جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

الموضوع:

المرأة المقاولة ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية

دراسة لعينة من النساء المقاولات بولاية المدية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل

– إعداد الطالبة: – إشراف الأستاذ:

– عناق كوثر – د. بن زينب شريف

الإسم واللقب	المؤسسة الأصلية	الرتبة	الصفة
بوترعة سعد	جامعة المدية	دكتور	رئيسا
بن زينب شريف	جامعة المدية	دكتور	مشرفا
صغير جميلة	جامعة المدية	دكتورة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/ 2023


بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

نتقدم بالشكر الجزيل والحمد الكثير في الأول والأخير

للخالق تبارك وتعالى والذي بعونه ومشيئته تم انجاز

هذه المذكرة.

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير

إلى الدكتور **شريف بن زينب** الذي تفضل بقبول الإشراف على هذا العمل

كما لا يفوتني ان اشكر لجنة المناقشة التي تكرم و وافق على مناقشة هدا العمل فكل الشكر و الامتنان الى كل أعضاء لجنة المناقشة

ولما بذله معنا من جهد جهيد وتوجيه رشيد

فلها جزيل الشكر والامتنان والتقدير.

الاهداء

أهدي تخرجي هذا إلى من علمني العطاء وإلى من أحمل اسمه بكل افتخار وأرجو من الله أن يمد في عمرك لترى

ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار "والدي العزيز أمحمد" وإلى ملاكي في الحياة وإلى معنى الحب والحنان

والتفاني وإلى بسمة الحياة وسر الوجود وإلى من كان دعائها سر نجاحي أغلى الحبايب "امي الحبيبة فاطمة الزهراء

" وإلى من له الفضل الكبير في تشجيعي وتحفيزي ومن منة تعلمت المثابرة والاجتهاد وإلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد

وإلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها وإلى من عرفت معهم معنى الحياة "إخوتي عبد النور ، عبد

الرحمان ، محمد ، ناصر " وإلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء وإلى من برفقتهم في دروب الحياة

السعيدة والحزينة سرت وإلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير "صديقاتي .. " بتوفيق من الله، وبدُعاء

من الام لم يبق سوى خطوات قليلة لإنهاء مسيرتي الدراسية،

قائمة المحتويات:

المحتويات	الصفحة
إهداء	-
شكر وتقدير	-
قائمة المحتويات	-
الملاحق	-
ملخص الدراسة	-
المقدمة	-
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	-
الإشكالية	02
الفرضيات	03
أسباب إختبار الموضوع	04
أهمية الدراسة	06
أهداف الدراسة	06
تحديد المفاهيم	7
الدراسات السابقة	10
افصل الثاني :	-
أولا: المقاولة النسوية	-
المقاولة	16
المرأة المقاولة	18
مهام المقاولة	19
خصائص المرأة المقاولة	21
ظاهرة المرأة المقاولة	25
ثانيا : واقع المرأة المقاولة	-
مجالات عمل المرأة	26
واقع المرأة المقاولة في الجزائر	27
أ) الواقع الاجتماعي	27
ب) الواقع التعليمي	30

ج) الواقع الإقتصادي	33
دور الدولة في الإنشاء ودعم المقاولاتية	39
أ) هيئات مساعد	40
ب) دور الدولة في المرأة المقاولة	43
ج) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	44
الفصل الثالث : دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاقتصادية	-
مفهوم التنمية الإقتصادية	47
أهمية وأهداف التنمية الإقتصادية	49
استراتيجية التنمية الإقتصادية	51
الأثار الإقتصادية و الإجتماعية على المقاولة النسوية	53
الجانب التطبيقي:	-
منهجية الدراسة	55
مجالات الدراسة	55
المجال البشري والمكاني	55
المجال الزماني	56
المنهج الدراسة المعتمد	56
أدوات جمع البيانات	56
العينة	57
عرض وتحليل البيانات	57
تحليل المعطيات ومناقشتها	63
الإستنتاج العام	68
الإقتراحات	69
الصعوبات	70
خاتمة عامة	72
قائمة المراجع و المصادر	75
الملاحق	82

قائمة الملاحق :

العنوان	الصفحة
دليل المقابلة	82

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة التي قمنا بها إلى تسليط الضوء على أهمية المرأة المقاولة ودورها الكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث تعتبر المقاولة النسوية عنصر مهم في النهوض بالقطاع الإقتصادي وتحقيق التنمية الإقتصادية ، وكيفية دعم الدولة للمقاولة النسوية عن طريق الوكالات ومدى نجاعة هذه الوكالات في تجسيد مخططات الدولة في دعم المرأة المقاولة ومرافقتها أثناء مرحلة بناء مشروعها الخاص، وعليه قمنا بإجراء دراسة ميدانية لنساء المقاولات بولاية المدية أخذنا مجتمع الدراسة الذي كان يضم أربع نساء مقاولات من مختلف مناطق الولاية، حيث اعتمدت الباحثة على منهج دراسة الحالة لأنه الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات، قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات، وذلك بإعداد دليل المقابلة وهذا من أجل إجراء المقابلة مع العينة المختارة و كان عددها أربع نساء مقاولات ، وبعدها قمنا بتحليل النتائج ومناقشتها سوسيولوجيا ، ومن خلال النتائج المتحصل عليها تبين لنا مدى دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاقتصادية .

Study summary:

This study that we conducted aims to shed light on the importance of women entrepreneurs and their significant role in achieving economic development, as women entrepreneurship is an important element in advancing the economic sector and achieving economic development, and how the state supports women entrepreneurship through agencies and the extent of the effectiveness of these agencies in embodying the state's plans In supporting the entrepreneurial woman and accompanying her during the stage of building her own project, and accordingly we conducted a field study of the entrepreneurial women in the state of Medea. Answering the problem raised and verifying the validity of the hypotheses, by preparing an interview guide and this is in order to conduct the interview with the selected sample, which consisted of four female entrepreneurs, and then we analyzed the results and discussed them sociologically, and through the results obtained, it was clear to us the extent of the role of female entrepreneurs in achieving economic development

المقدمة العامة

مقدمة:

أصبح قطاع المقاولاتية يلعب دورا مهمًا في الاقتصاد الوطني كونه أفضل وسائل الإنعاش الإقتصادي ، لذلك عمدت الدولة الجزائرية إلى العمل على تعزيز المقاولاتية لاسيما المقاولة النسوية ، والإستعانة بالمرأة كقوة دافعة لإنجاح هذا القطاع . فمعركة المرأة اليوم ليست في مساواتها مع الرجل في الحقوق و الواجبات فحسب إنما إثبات قدرتها على العطاء و الإبداع ، و الثبات أمام التطورات المتسارعة الحاصلة في العالم .

يصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع جزءاً أساسياً في عملية التنمية ذاتها، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر في النصف الآخر ، ذلك أن النساء يشكلن نصف المجتمع و بالتالي نصف طاقته الإنتاجية، وقد أصبح لزاماً أن يساهم في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال، بل لقد أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبقضاء هذا المجتمع على كافة أشكال التمييز ضدهن ، فالمقاولة النسوية تعتبر مصدرا لا يستهان به من مصادر النمو الاقتصادي إلا أنه مستغل بطريقة غير كافية ، و أن النساء تنشئن من خلال مقاولاتهن مناصب شغل لهن ولغيرهن، وتُقدمن الحلول المختلفة سواء في مجال التسيير و التنظيم .

وقد عرفت السنوات الأخيرة الحضور المكثف للمرأة في سوق العمل، حيث كانت تنشط في المشاريع أقل ما يقال عنها مشاريع منزلية ، لكنها اليوم إستطاعت الولوج إلى عالم الأعمال مثلها مثل الرجل .

بما أن إنشاء المرأة لمؤسستها الخاص أصبح موضوعا يثير الكثير من الجدل في المجتمع سواء تعلق الأمر بإنشاء جديد، إعادة إنشاء ، تطوير أو إندماج ، فإن إنجاح هذه العملية يعد مهمة صعبة .

كما أنّ المقاولة تمكن المرأة كأم و ربة بيت من زيادة مساهمتها في النشاط الإقتصادي و العمل في الأوقات التي تناسبها سواء في المنزل أو الحيّ التي تعيش فيه مما يوفر عملاً مفيدًا للأسرة و المجتمع .

وذلك لأننا نعيش العولمة بآثارها الإيجابية و السلبية، من بينها التحول في الملكية ، من ملكية الدولة للمشروعات إلى الملكية الخاصة للأفراد ، فإن الإستثمار أصبح من سمات هذا العصر .

وذلك من خلال التغيرات العديدة و السريعة التي طرأت على مجتمعات العامة ، و على المجتمع الجزائري بشكل خاص ، وخاصة التغيرات التي طرأت على البناء الإجتماعي و الإقتصادي للمجتمع الجزائري.

الفصل الأول: الإطار المنهجي

- الاشكالية
- الفرضيات
- أسباب إختيار الموضوع
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- تحديد المفاهيم
- الدراسات السابق.

الإشكالية:

تعد المشاريع المقاولاتية من أفضل آليات الإنعاش الاقتصادي فهي تساهم في تنويع الاقتصاد وتخلق العديد من فرص العمل للشباب وترفع من مستويات الإنتاج والعائدات، فقد ساعدت العولمة والانفتاح الاقتصادي على زيادة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، فقد برز دور للمرأة خارج الإطار التقليدي المعتاد عليه، دور مكنها من إبراز طاقاتها وقدراتها وتنميتها، فقد أصبحت المرأة تضحي وتتحمل الازدواجية في مهامها لإنجاح فكرها المقاولاتي ، أصبحت المرأة عنصر فاعل مساهم في تحقيق التنمية بعد ولوجها لعالم المقاولاتية وبروز ما يسمى بالمقاولة النسائية والتي أصبحت لها آثار ايجابية على اقتصاديات العديد من البلدان.

بما أن المرأة أصبحت عامل مهم من عوامل التنمية الاقتصادية، فاليوم أضحت معالم التوجه الرسمي والقانوني في الجزائر يؤكد على ضرورة دخول المرأة الجزائرية عالم الاقتصاد الحديث، وهو اقتصاد الأعمال و المقاولة وكذلك تشجيع المرأة على إنشاء المؤسسات الخاصة و هذا للمساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد .

نتيجة لتشابك مجموعة من التأثيرات الديمغرافية و القانونية و كذا التكنولوجية و المادية و الثقافية و الاقتصادية جعلت من النساء المقاولات تظهرن كفئة اجتماعية جديدة إضافة إلى الضغوط الاجتماعية المتزايدة التي تدفع أعدادا من السيدات إلى التفكير في خلق الثروة ، فهذه الظاهرة أصبحت واقعا ملموسا، و هذا الواقع هو وليد مقاربات و توجهات جديدة متميزة بإتاحة فرص أكرث للنساء لدخول عامل الاقتصاد، خصوصا بعد رحلة البحث عن الاقتصاد المنتج في الجزائر من خلال تفعيل دور المؤسسات المصغرة كبديل استراتيجي للأجيال القادمة.

ولقد كان لظهور المرأة المقاولة على الساحة الاقتصادية و دورها الفعال في التنمية الإقتصادية جعلها كدعامة أساسية في المجتمعات و هذا من خلال تجاوزها لمختلف العقبات والتحديات التي تقف في طريقها ، و في ظل سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي تتبعها الجزائر فقد بات إهتمام الدولة بعمل المرأة من أولوياتها و ذلك من خلال برامج لدمج المرأة في عالم الشغل ، ويتمثل تشجيع الدولة للمقاولة النسوية من خلال الاجهزة و الوكالات الوطنية للدعم الشباب مثل (ANGEM – ANSEj) , وهذا من اجل القضاء على البطالة ، تحسين نوعية الحياة و تحقيق المساواة بين مختلف الفئات دون تهميش دور المرأة في تحقيق التنمية الاقتصادية و بالتالي تفعيل دورها الاستراتيجي و الفعال في بناء اقتصاد وطني قوي و منافس لإقتصادات الدول على المستوى العالمي.

ومن هذا المنطلق تتبلور إشكالية بحثنا و المتمثلة في سؤال رئيسي و سؤالين فرعيين :

السؤال الرئيسي:

كيف تساهم المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

أسئلة فرعية :

– ما علاقة المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

– ماهي التحديات و العوائق التي تواجه المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

الفرضية العامة :

– تمتلك المرأة المقاولة الخصائص الفردية والاجتماعية التي تساعدها في تحقيق التنمية الاقتصادية

الفرضيات الجزئية :

– تتعدد العوائق والتحديات التي تواجه المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاقتصادية

–تلعب المرأة المقاولة دور محوري في تحقيق التنمية الاقتصادية

أسباب اختيار الموضوع:

إن التحول الاقتصادي الذي شهدته الجزائر بالتخلي عن نظام الاقتصاد الموجه بعد أن انتهاجها لهذا النظام الإقتصادي منذ الإستقلال إلى غاية منتصف الثمانينات بعد ظهور الأزمة الإقتصادية في 1986 فبدأت الجزائر بتوجه نحو انتهاج نظام إقتصاد السوق مع أواخر الثمانينات وبداية التسعينات ، وبرز بموجبه نموذج المرأة المقاولة كشكل جديد وفعال داخل المجتمع الجزائري وذلك من خلال إعتماد الدولة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة فاعلة لتحقيق التنمية الإقتصادية و احداث نقلة نوعية في الإقتصاد الوطني ، ولقد عالجت الكثير من الدراسات هذا الموضوع الهام الذي يبين دور المرأة المقاولة في المجتمع .إلا أن المجال بقي مفتوحا للعديد من المستجدات و التطورات التي تحدث في هذا الموضوع و لهذا نبرز اسباب اختيار الموضوع في

ما يلي :

أسباب ذاتية :

- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع لزيادة معارفنا حوله ، و ذلك بمحاولة التقرب من واقع المرأة المقاولة و التطرق إلى دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية .
- ملاحظتي لظاهرة المقاولة النسوية في الجزائر
- حداثة الموضوع و ارتباطه بعلم اجتماع التنظيم والعمل
- الرغبة الشخصية في انشاء مؤسسة خاصة مستقبلا
- محاولة الوقوف على واقع المرأة في المجتمع الجزائري و ما يمكن أن تصادفه من عقبات بحكم العادات والتقاليد في المجتمع الجزائري .

أسباب موضوعية :

– تعتبر المقاولة النسوية بالغة الأهمية بالنسبة للقطاع الإقتصادي و ذلك قيامها بدور فعال في تحقيق التنمية الإقتصادية للاقتصاد الوطني .

– تسليط الضوء على دور المرأة المقاولة في إحداث التنمية الإقتصادية

– محاولة الوقوف على أهم الصعوبات التي تعيق نشاط المرأة المقاولة في المجتمع الجزائري برغم من دعم الدولة لها .

أهمية الدراسة :

يعتبر موضوع المرأة المقاولة و دورها الفعّال في تحقيق التنمية الإقتصادية من المواضيع الهامة في الوقت الراهن ، كون المرأة المقاولة أحد أهم العوامل الرئيسية في تحقيق التنمية الإقتصادية ، وتستمد هذه الدراسة اهميتها من أهمية دور المرأة المقاولة ولما لها من تأثير في القطاع الإقتصادي والدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الإقتصادية لكونها شريك فعال في دعم عملية بناء إقتصاد قوي ومنافس

أهمية علمية :

حسب ما توفر لدينا من المصادر و المراجع في هذا الموضوع تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تجمع بين هذين المتغيرين ، فمجموعة الدراسات التي اطلعنا عليها موجهة الى المرأة المقاولة مباشرة دون النظر الى دورها في تحقيق التنمية الإقتصادية سواء كان فعال أم لا ، عكس هذه الدراسة ركزت على المرأة المقاولة و دورها في تحقيق التنمية الإقتصادية ، مما سيعطي هذه الدراسة طابعا خاص وأهمية علمية وخاصة ونحن في نظام الإقتصاد الحر و دور المرأة المقاولة في القطاع الإقتصادي ، والمكانة التي تعطيها الدولة لهذه الاخيرة في عملية تطوير القطاع الإقتصادي لمواكبة التطور الحاصل على المستوى العالمي في الجانب الإقتصادي.

أهمية عملية :

من المتوقع ان تخرج هذه الدراسة بنتائج وتوصيات مفيدة تساعد الجهات المعنية في مخطط سليم من اجل بناء إقتصاد وطني قوي وتنافسي بإشراك المرأة المقاولة فيه وإعطائها كل الدعم والتشجيع ، فتهميش المرأة في القطاع الإقتصادي يترتب عنه مشاكل جمة أهمها فقدان طاقات نسوية كبيرة في المجال الإقتصادي وهذا مما سوف يؤثر على نمو وتطور الإقتصاد الوطني مما يجعله يتخلف عن التطور الحاصل في العالم في الجانب الإقتصادي.

لذا سنسعى في هذه الدراسة الى مساعدة أصحاب القرار في التعرف على دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الإقتصادية و العوامل التي تعيقها وذلك بمعالجتها وأخذ الإحتياطات اللازمة من اجل الإستفادة من الطاقات النسوية في المجال الإقتصادي.

أهداف الدراسة :

– الوقوف عند واقع المرأة المقاولة في المجتمع الجزائري و دورها في تحقيق التنمية الإقتصادية وتقديم تحاليل سيسيولوجية أقرب إلى الواقع .

– محاولة الوصول الى نتائج وإعطاء بعض الحلول التي من شأنها ان تفتح المجال امام العنصر النسوي لدخول عالم المقاولاتية ، وتمكين المرأة في هذا المجال من أجل بناء إقتصاد وطني قوي بمشاركة العنصر السنوي .

– محاول الإطلاع بشكل علمي على ظاهرة المرأة المقاولة في الجزائر .

– الوقوف عند مدى تأثير الوسط العائلي و الأسري عند اختيار المرأة عمل المقاولاتية ، بالإضافة إلى الإطلاع على دوافعها ، وكذلك رأيها حولها نظرة المجتمع إليها .

– والوقوف عند الصعوبات التي تواجهها وكيفية التعامل مع هذه الصعوبات.

– من أجل الخروج بنتائج تعود بالإيجاب على المرأة المقاولة في الجزائر ، خاصة فيما يتعلق بدورها في تحقيق التنمية الإقتصادية .

تحديد المفاهيم :

مفهوم المرأة :

<< تعرف المرأة بأنها الشق الثاني من الإنسان المعمر لهذه الأرض ، و لفظة المرأة في اللغة مشتقة من الفعل (مرا) و تعني كمال الإنسانية و من هذا كان المرء هو الإنسان و المرأة هي مؤنث الإنسان ، ويقصد أيضا بلفظ إمرأة كل أنثى بصرف النظر عن العمر و الحالة الإجتماعية و الدور الإجتماعي و الوظيفي>>[1].

التعريف الإجرائي :

هي فرد داخل المجتمع، وهي تعتبر نصف المجتمع الإنساني، وهي همزة وصل بين العائلة والعمل بجانبيه الجانب العائلي والجانب الإنتاجي، فدخول المرأة إلى الساحة الإقتصادية وفرض ذاتها في هذا المجال أعاد النظر في وضعيتها بشكل عميق، فهي الإبنة والزوجة و الأم وهي كذلك تعتبر ذلك الإنسان القادر على إتخاذ القرارات وقيادة المشاريع وتحمل النتائج

المقاولة :

<<و تمثل ظاهرة معقدة تجمع بين مشروع إنشاء المقاولة و حامل فكرة المشروع وذلك في محيط معين ، مما يجعل مقارنة مستوى المقاولة في مختلف الدول صعب و يعود ذلك لعدة أسباب أولها أنه ليس هناك مفهوم محدد ودقيق للمقاولة مقبول على مستوى كل النماذج الدولية. كما تعتبر المقاولات كغيرها من المهن ، تتطور باستمرار مع تطور العلم والتكنولوجيا ، وهي مهنة ذات أسس و قواعد ثابتة تفرض على من يمارسها التقيد بهذه الأسس و العمل بموجبها أي يضمن لنفسه التقدم و النجاح و الربح الذي يبتغيه .

1- طاهر محسن هاني ، "**المرأة والتنمية**"، مجلة كلية العلوم التربوية والإنسانية ،جامعة بابل ،العراق، 2017،ص253

والمقاولات هي علم وفن وإدارة وهي ليست كما يضن البعض، عملية مغامرة أو مجازفة غير محسوبة النتائج يلعب الحظ الدور الأول فيها .

وهي تتطلب جهدا متواصلا و تطورا مستمرا وإلتزاما تاما بالمبادئ العلمية حتى تؤتى ثمارها وترد للمقاول ربحا ماديا وسمعة معنوية تضاف إلى رصيده المهني>>[1].

التعريف الإجرائي للمقاولة :

هي شخص تتوفر فيه عدة شروط من أجل نجاز مشروع معين يعود عليه بالربح والمنفعة الشخصية ، من بين أهم هذه الشروط هي الإبداع و المخاطرة لأجل الدخول في مشروع معين ، ويكون ذلك الشخص قادرا على اتخاذ القرارات وتحمل النتائج كما تكون له القدرة على إنجاز وتسيير المؤسسة الخاصة من تحقيق الأهداف المرجوة

مفهوم التنمية :

<< اتخذ مفهوم التنمية دلالات مختلفة حيث يعني هذا اللفظ في اللغة الإنجليزيةDéveloppement و الذي أصله من الفعل Développe أي زاد و نمى ، و النشوء فيما ينمو نموا ، كما في القول " نمى المال و نمى الحديث " أي اسند له و رفعه ، ونمى الرجل إلى أبيه أي نسبه وانتمى إليه أي انتسب>>[2].

<< لقد عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية باعتبارها مجموعة من الرسائل و الطرق التي تستخدم قصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية >>[3].

1- شلوف فريدة: "**المرأة المقاولة في الجزائر**" ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة منتوري ،قسنطينة، 2008-2009ص 9

2- محمد محمود محمد، ،"**التنمية فيظل عالم متغير**"، دار زهراء الشرق، مصر،2007، ص 12

3- سهير حامد ،"**إشكالية التنمية في الوطن العربي**"، دار النشر ،الأردن، 2007،ص 24

<<و في هذا الصدد عرف عالم الإجتماع "كارل ماركس" التنمية باعتبارها ثورية تتضمن تحويلات شاملة في البناءات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والقانونية فضال عن أساليب الحياة و القيم الثقافية ، وقد ذكر ماركس أن البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد أقل تقدما>>[1].

<<لقد أكد عالم الإجتماع "ماكس فيبر" أن مفهوم التنمية يستقيم بغير أصل واحد وهو أن يكون العالم ككل دولة واحدة ذات بناء وظيفي واحد و في ظل إقتصاد موحد ، فإن تحقق ذلك أمكن توحيد أفكار شعوب الأرض إقتصاديا وثقافيا وسياسيا وبذلك فإن عملية التنمية مسيرة للناس جميعا >>[2].

<<في حين ذهب " بيركي" فيرى أن التنمية عبارة عن محاولة محاكاة دول الجنوب لدول الشمال من حيث مستوى المعيشة>>[3].

التعريف الإجرائي للتنمية:

التنمية هي عملية تشمل جميع القطاعات ، الاجتماعي ، الاقتصادي و الثقافي من أجل تحسين مستوى حياة الأفراد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أنها تعتبر مجموعة من الطرق يتم إتباعها بهدف الوصول إلى الرفاهية وتلبية احتياجات الفرد والمجتمع على حد سواء والقضاء على التخلف .

مفهوم التنمية الاقتصادية:

1- محمد شفيق ،"**التنمية و المشكلات الاجتماعية**"، المكتب الجامعي الحديث ،مصر،1999،ص14

2- مؤنس رشاد الدين، "**قاموس المرام في المعاني الكلام**"، دار ازوري العلمية ،الأردن ،2002،ص73

3- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم ، "**التنمية وحقوق الإنسان**"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004،ص16

<<يرى "باور" أن التنمية الإقتصادية تمثل عملية تعتمد على القدرات و المواقف البشرية و على المؤسسات و الترتيبات الإجتماعية والسياسية المستمدة منها وعلى التجربة التاريخية و بدرجة أقل على الإتصال بالعالم الخارجي وعلى الموارد الطبيعية >> .[1]

<< في حين يذهب " كروث" في تعريفه للتنمية الإقتصادية بأنها عملية تقدم للمجتمع، من خلال استنباط أساليب إنتاجية جديدة و رفع مستويات الإنتاج و ذلك عن طريق إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق التنظيمات>>[2].

التعريف الإجرائي للتنمية الإقتصادية :

هي عملية تنسيق بين القطاع الإقتصادي وباقي القطاعات بهدف تكميل القطاعات لبعضها البعض من أجل الوصول إلى وضع أفضل على كافة الأصعدة ، لمواكبة التطورات الإقتصادية الحاصلة على المستوى العالمي

الدراسات السابقة:

دراسة شلوف فريدة 2008-2009

<<جاءت الدراسة لتسليط الضوء على واقع المرأة المقاولة في الجزائر، و يتضح ذلك جليا من خلال عنوانها و الذي تمثل في التالي:<< المرأة المقاولة في الجزائر ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل سوسيولوجي أقرب إلى الواقع حول هذا الموضوع ، إضافة للاطلاع بشكل علمي و عملي على ظاهرة المرأة المقاولة في الجزائر ورصد مختلف الجوانب المختلفة في حياتها الاجتماعية و مدى تأثير الوسط العائلي و الأسري على توجهاتها خاصة في مجال المقاولة.

و لقد توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة لمجموعة من النتائج جاءت كالتالي :

1-سهيرحامد ، نفس المرجع السابق ص25

2- وسام درويش، "**استراتيجية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية**"، دار التعليم الجامعي ،مصر،2011 ، ص 205

– إن أساس توجه المرأة للعمل المقاولاتي هو الشهادة العلمية المحصل عليها.

– تختلف و تتباين دوافع المرأة في اتجاهاتها نحو العمل المقاولاتي و يعتبر دافع الحاجة من أهم العوامل الدافعة للمرأة للولوج في العمل المقاولاتي .

– تعتمد المرأة المقاولة على السلف من الأسرة أو الأصدقاء عوضا عن البنوك في تمويل مشاريعهن.

– تتعدد المصاعب و المعوقات التي تواجه المرأة المقاولة في نشاطها حيث يعد المجتمع أول

التحديات خاصة ذهنية الرجل المتسلط.

لقد تناولت هذه الدراسة واقع المرأة المقاولة في الجزائر و هي بذلك تتقاطع مع دراستنا الحالية من

خلال تسليط الضوء على أهم المعوقات و التحديات التي تكون عائقا أمامها في تحقيق دورها الاقتصادي و الذي من شأنه أن يكون عاملا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية>>.[1]

دراسة مناد لطيفة 2011-2012

<< جاءت هذه الدراسة تحت عنوان: << المرأة المقاولة و المشاركة الاقتصادية في الجزائر ، و ذلك لأجل بحث تطور العمل النسوي ودوافعه و العوامل المؤثرة فيه و التحديات التي تعيقه، إضافة لمحاولة التعرف على أهم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر التي اتجهت نحو تطوير العمل المقاولاتي في الجزائر، ومحاولة فهم واقع

1– شلوف فريدة: "**المرأة المقاولة في الجزائر**"، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009

وخصائص المقاولة النسوية في الجزائر، و تفسير التحديات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية التي تعيق تطور المقاولة النسوية في الجزائر.

و توصلت الباحثة من خلال إجراء هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من خلال جمعها للمعلومات و البيانات و تحليلها و تفسيرها لغرض فهمها، فوجدت إن الاستقلالية التي تبحث عنها المرأة هي استقلالية معنوية ، موجهة لمساعدة الآخرين سواء العائلة أو المجتمع ، كما يلعب تشجيع الأسرة دورا هاما في إنشاء المرأة لمؤسستها و مزاولة نشاطها ، ورغم أن المجتمع و تمسكه بعاداته و تقاليده و أعرافه إلا انه في نهاية الأمر يتقبل عمل المرأة في المجال المقاولاتي. لقد تطرقت الباحثة من خلال دراستها إلى موضوع المرأة المقاولة و المشاركة الاقتصادية في الجزائر حيث ركزت على مجموعة من الجوانب كان أهمها مدى مشاركتها في الجانب الاقتصادي و ذلك من خلال إنشائها لمشاريعها الخاصة ، و من هذا المنطلق تشترك هده الدراسة مع الدراسة الحالية في الجانب الاقتصادي الذي يعتبر بعد أساسي من أبعاد التنمية المستدامة و ذلك نظرا للدور المحوري الذي تلعب المرأة>>[1].

دراسة قائد منى 2013-2014

جاءت تحت عنوان : <<النساء المقاولات في الجزائر بين القطاع الرسمي و الغير الرسمي، و قد هدفت الدراسة لمجموعة من الأهداف، أهمها محاولة التعرف على الخصائص الديمغرافية للنساء المقاولات في القطاع الرسمي و الغير الرسمي، و محاولة بحث خصائص المقاولات النسوية في القطاع الرسمي و الغير رسمي ، إضافة للتعرف على أسباب بقاء النساء المقاولات في القطاع الغير الرسمي.

1- مناد لطيفة ، "**المرأة المقاولة و المشاركة الاقتصادية في الجزائر**"، رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013-2014

و قد توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف يمكن إبرازها في التالي:

- يوجد اختلاف بين الخصائص الديمغرافية للنساء المقاولات في القطاع الرسمي و الغير الرسمي.
- يوجد اختلاف بين خصائص المقاولات النسوية في القطاع الرسمي و الغير الرسمي.
- السبب الرئيسي لبقاء النساء المقاولات في القطاع الغير الرسمي يعود لعدم تشجيع المحيط الإقتصادي.

و قد جاءت هذه الدراسة بعنوان النساء المقاولات في الجزائر بين القطاع الرسمي و الغير رسمي و تشير هذه الدراسة لموضوع مهم و هو توجه النساء المقاولات إلى انجاز مشاريعهن ضمن اطر غير قانونية و بالتالي يؤثر ذلك بشكل مباشر على العملية التنموية، و من هذا المنطلق نسعى من خلال هذه الدراسة لمحاولة بحث أهم الدوافع التي تدفع المرأة المقاولة للأطر الغير قانونية في ممارسة مشاريعها>>[1].

دراسة يمينة رحو 2008

عنوان الدراسة : <<مؤهلات و عوائق المقاولة النسوية، وقد تم إجراء هذه الدراسة بالجزائر العاصمة سنة 2008 و ذلك في إطار البحوث التي يقوم بها مركز أبحاث الأنثروبولوجيا الإجتماعية و الثقافية (Crasc).

و جاءت هذه الدراسة في شكل تحقيق حول النساء المسجلات في إقتصاد الإنتاج و إعادة الإنتاج، إذ قامت الباحثة بدراسة ميدانية تمثلت في وضع استمارة بحث تم توزيعها على 85 امرأة مقاولة في الجزائر العاصمة ، و كان البحث يدور حول تساؤل رئيسي

1- قائد منى، "**النساء المقاولات في الجزائر بين القطاع الرسمي و الغير رسمي**" ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2013-2014 .

و هو : كيف تمكنت النساء من إنشاء و إدارة و تسيير مؤسسة في جو لا يساعد كثيرا على مثل هذه المبادرات و خاصة أنها تنتمي لمجتمع أبوي ؟

و كانت النتائج المحصل عليها كالآتي :

- سن المقاولات كان يتراوح بين 25 و 29 سنة
- بالنسبة للحالة المدنية جاءت نتائج البحث التالي : 44.7% متزوجات و 42.4 % عازبات و

أرامل 4.41% و مطلقات % 8.23

- المستوى التعليمي : 24.7 % تعليم عالي و 41.2% مستوى ثانوي 27% مستوى متوسط و7

% منهم مستواهم إبتدائي

- أغلبيتهم مارسوا مهن قبل أن يتوجهوا إلى المقاولة

أما بالنسبة لعملية الإنشاء فقد توصلت إلى نتيجة و هي أن 28% من النساء تمكنوا من إنشاء

مؤسساتهم برأسمالهم الخاص أو العائلي .

- البيئة التي يعملن فيها غير مشجعة على التطور و المبادرة الخاصة
- نقص المواد الأولية و عدم الشفافية في سوق المناقصات
- ضعف الدعم و نوعية الاستقبال و عدم وجود مساواة بين الجنسين في هذا المجال .
- آما توصل هذا البحث من خلال سبر للأراء قامت به الباحثة أن النساء المقاولات في الجزائر يواجهن مشاكل أكثر من الرجال>>[1]

1_Yamina Rahou : Atouts et Difficultés de l'entreprenariat féminin

، Enquête sur des femmes qui s'inscrit dans l'économie de production et de reproduction

Centre de recherche en anthropologie sociale et culturelle (Crasc) , Alger , 2008

الفصل الثاني :المرأة المقاولة و واقعها في الجزائر.

اولا: المقاولة النسوية.

1. المقاولة.
2. المرأة المقاولة.
3. مهام المقاولة.
4. خصائص مميزات المقاولة النسوية.
5. ظاهرة المرأة المقاولة.

ثانيا واقع المرأة المقاولة في الجزائر.

1. مجالات عمل المرأة في مجتمع الجزائري.
2. واقع المرأة المقاولة في الجزائر.
   - أ- الواقع الاجتماعي للمرأة.
   - ب- الواقع التعليمي للمرأة.
   - ج-الواقع الاقتصادي للمرأة.
3. العوامل المؤثرة على المرأة المقاولة.
   - أ- عوامل ذاتية.
   - ب- عوامل اسرية.
   - ج-عوامل ثقافية.
4. دور الدولة في الانشاء ودعم المقاولات النسوية.

أ- هيئات مساعدة

ب- دور الدولة في دعم المرأة المقاولة

ج- دور الوكالة الوطنية لدعم التشغيل شباب

أولا المقاولة النسوية:

1.المقاولة:

<<يعتبر مفهوم المقاولة من المفاهيم التي تناولتها وجهات نظر متنوعة ودراسات موسعة أفرزت مقاربات متعددة ترتبط أساسا بالمقاول، العنصر الأهم في المقاولة.

ولهذا فإن تحديد مفهوم هذه الأخيرة متعلق بدرجة كبيرة بتحديد مفهوم المقاول إنطلاقا من عدة مقاربات أولاها المقاربة الإقتصادية بالنظر إلى وظائف المقاول الإقتصادية حيث يعرف على أنه: "الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل ما أو مجموعة أعمال مختلفة">>[1]،<<ثم ومع التطور الذي عرفة الإقتصاد العالمي والمخاطر التي أصبحت تحيط به، تم إدخال عنصر عدم اليقين في تعريف المقاول، ليصبح "الشخص الذي يشتري (أو يستأجر) بسعر أكيد ليبيع (أو ينتج) بسعر غير أكيد">>[2].

<<ويلحق بما سبق دراسات schumpeter(جوزيف ألويس شومبيتر بالألمانية (Joseph Schumpeter)، 8 فيفري 1883 – 9 جانفي 1950، عالم أمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية من أصل نمساوي، اشتهر بترويجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد.)في الموضوع لسنة 1935، والتي <<اعتبرت المقاول شخصا مبدعا يسعى

1- بلغربي فاطيمة، **"فعالية المرافقة المقاولاتية النسوية في تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية واقع المقاولة النسوية المغربية في قطاع الصناعات التقليدية** "،مجلة القرطاس للعلوم الإقتصادية و التجارية، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2021، جامعة ابن خلدون، تيارت، ص 52.

2-بلغربي فاطيمة، المرجع السابق، ص 52.

للتغيير واقتناص الفرص واستخدام الموارد المتاحة بطرقة مختلفة تبرز قدرته على الإبداع والابتكار >>[1].

<<أما المقاربة السلوكية فركزت على دراسة خصائص المقاول التي تدعوه للجوء إلى المقاولة فهي مقاربة نفسية وديموغرافية حاولت التمييز بين خصائص ومميزات سلوك المقاول مقارنة ببقية الأعوان الاقتصاديين والتي تخلق عنده الحاجة إلى الإنجاز والتميز وكذا تأثيرات الوسط الإجتماعي والمسار المهني الذي يكسبه جملة من الصفات تدفعه إلى اتخاذ قرار دخول عالم المقاولة.

والمقاربة الثالثة هي المقاربة المرحلية التي تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن في تحليل مختلف المتغيرات التي تسمح بنشوء المقاولة وسير نشاطها أي الإهتمام بما يقوم به المقاول لإنشاء مقاولته ضمن محيط متغير ومتعطش للتغيير والإبداع باستمرار بدلا من الإهتمام بدوافع المقاول لدخول هذا المجال دون إهمال أهمية هذا الجانب في إختيار مزاولة المقاولة، وبالتالي فهذه المقاربة تتجاوز محدودية المقاربات السابقة من خلال الإلمام بجوانب عدة متعلقة بالمقاول مجتمعة بدل حصر الدراسة والتضييق عليها من خلال تناول بعد واحد فقط منفصل بشكل تام عن بقية الأبعاد الأخرى>>[2].

<<إن تعدد الاتجاهات التي تناولت مفهوم المقاول أدى بدوره إلى تعدد مفاهيم المقاولة؛ فيعرفها **FAYOL**على أنها: "حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم الأكادة أي تواجد الخطر والتي تدمج فيها أفرادا

1- دباح نادية، "**دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000-2009)**" ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 15-17

2- درار رانية، "**أثر التحفيز السلوكي المقاولاتي وفق نظرية** push/pull **– دراسة حالة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية و علوم تجارية والتسيير تخصص علوم التسيير، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2019-2020، ص 5- 10.

ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي">>[1]، وتعرف أيضا على أنها: <<"مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك الشخص لميول مقاولاتية إلى غاية تبني السلوك المقاولاتي ويتوسط هذه المراحل مرحلة إتخاذ قرار التوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو إستعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة وذلك في ظل ظروف معينة">>[2].

وعليه فإن المقاولة هي إنشاء مؤسسة جديدة غير نمطية تبحث عن إستغلال الفرص والموارد غير المستغلة أو غير المثمنة تتميز بالإبداع والبحث عن التغيير والعمل على تقديم منتج أو خدمة مختلفة مبتكرة وجديدة اعتمادا على المبادرة الفردية للمقاول ورغبته في تجسيد أفكاره وجعلها واقعا ملموسا مع التأكيد على محيط تميزه حالة من عدم اليقين والتأكد.

2.المرأة المقاولة:

<<لا يوجد تعريف خاص بالمرأة المقاولة يختلف عن الرجل، لكن يمكننا تعريفها بأنها:

كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث، فتصبح مسؤولة عليها ماليا، إداريا واجتماعيا ،كما تساهم في تسييرها الجاري

كما يمكننا القول بأن كلمة مقاوِلَة تشمل كل من الآتي :

1- بن الطاهر حسين، خذري توفيق، "**المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- المسارات والمحددات**"، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 05-06 ماي 2013، ص 05.

2- قريشي يوسف، سلامي منيرة، "**التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، العدد 08، 2010، ص 60.

- الجنس النسوي اللاتي يمارسن مهنة الأعمال المقاولاتية .

- كل امرأة مستقلة بذاتها، تتحكم، تتخذ القرارات، وتدير مقاولة (مؤسسة) لحسابها الخاص .

- كل امرأة أنشأت مقاولة بطريقة مبتكرة و مبدعة>>[1].

<<كما عرفت أيضا بأنها: " تلك المرأة التي تمتلك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، وهي تلك المرأة التي تملك روح المبادرة والمخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم والإدارة واثقة من قدراتها وإمكانيتها، هدفها النجاح و التفوق">>[2]،حيث أعطى هذا التعريف الأولوية للخصائص والسمات الشخصية والمؤسسية التي تمتاز بها المرأة المقاولة بغية تحقيق ما تصبو إليه مستقبلا.

فمن خلال التعاريف المختلفة نجد أن المقاول هو كل شخص سواء كان ذكر أو أنثى ينشئ ويمتلك مؤسسة لحسابه الخاص تو توفر فيه مجموعة من الخصائص والسمات التي تساعده على نجاح وتطور مشروعه.

3.مهام المقاولة:

<<للمقاولة عدة مهام من بينها مهام اجتماعية ، اقتصادية و ثقافية نذكر منها:

-المهام الإجتماعية: و هي تتمثل في فيما يلي:

1-منيرة سلامي و إيمان بية، " **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر**" ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثالث، 2013 ص 5

2- شلوف فريدة ، "**المرأة المقاولة في الجزائر دراسة سيسيولوجية**"، مذكرة ماجستير عير منشورة في علم اجتماع تنمية و تسيير الموارد البشرية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 12.

- ✓ التقليل من البطالة وذلك بخلق مناصب شغل و تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- ✓ إشباع رغبات وحاجات المستهلكين من السلع والخدمات.

- **المهام الإقتصادية:** يمكن حصرها في النقاط التالية:
  - ✓ زيادة الدخل الوطني وبالتالي الفردي.
  - ✓ زيادة الإنتاج الوطني مما يؤدي إلى التقليل من الاستيراد وزيادة التصدير وبالتالي ربح العملة الصعبة والتقليل من التبعية الخارج.
  - ✓ تمويل خزينة الدولة وذلك عن طريق دفع الضرائب والرسوم.
  - ✓ التكامل الإقتصادي على المستوى الوطني.
- **المهام الثقافية:** نذكر منها ما يلي:
  - ✓ ترقية العامل بالمعرفة التقنية الحديثة لكي يستطيع التحكم في أساليب التكنولوجيا الحديثة.
  - ✓ المساهمة في التزويد بالمعرفة وذلك عن طريق وجود نوادي علمية ومجلات وجرائد في إطار تكوين وتخصص العمال>>.[1]

إن المرأة المقاولة هي تلك المرأة التي تؤسس مشروعها الخاص وتحقق نتائج إيجابية، كما أنه يمكننا القول إنها هي تلك المرأة التي تستطيع المخاطرة من أجل الدخول في مشروع معين يعود عليها بالنفع الخاص لها كما أنها تستطيع اتخاذ القرارات الحاسمة في الوقت المناسب وهي تملك القدرة على إدارة مشروعها بطريقة جيدة ومحكمة.

1- العربي دخموش،"**محاضرات في إقتصاد المؤسسة**" ، مطابع منتوري قسنطينة، 2005، ص 06.

بالإضافة إلى هذا إن للمرأة مهام مختلفة أهما الجانب الإقتصادي فهي تساهم في تنمية الإقتصاد.

4. خصائص مميزات المقاولة النسوية:

- أولا خصائص المقاولة النسوية:

<<تتميز المرأة المقاولة بخصائص تميزها عن غيرها من النساء. يمكن تصنيفها كمايلي:

❖ **الخصائص الإجتماعية:**

✓ توفر بيئة أسرية تشجعها على الإستمرار.

✓ القدرة الكبيرة على التوفيق بين حياتها الخاصة ومسؤوليتها إتجاه المقاولة.

✓ المرونة في التعامل مع العنصر البشري على الصعيدين الداخلي والخارجي.

❖ **الخصائص الذاتية:**

✓ توفر روح المبادرة، أي أن تمتلك صفة البحث عن الفرص الجديدة وتقديم الإضافات.

✓ الإبداع والابتكار والاهتمام بالمستقبل.

✓ التميز والكفاءة في مجال العمل، فمن المهم أن تمتلك المرأة المقاولة عنصر الثقة في قدراتها وإمكانياتها وأن يكون لها إلهام في العمل الذي تنشط فيه.

✓ القدرة على المخاطرة لكن بشرط أن تكون مبنية على أسس مدروسة مما يؤدي إلى نجاحها.

✓ القدرة على تحمل المسؤولية والرغبة في الحصول عليها.

❖ **الخصائص التنظيمية:**

✓ إمتلاك خاصية القدرة على التحكم في الوقت وإدارته.

✓المهارة في التنظيم، لكي تحقق المرأة المقاولة النجاح عليها أن تأخذ بعين الاعتبار التوافق الذي يجب أن يحدث بين مهاراتها ومواصفات العمل ونوعية النشاط ومستلزماته المناسبة كما ونوعا.

❖ **الخصائص الذهنية:**

✓سرعة الفهم والاستيعاب، بما أن صاحبة المقاولة هي من تضع خططا تنافسية لمقاولتها باعتبارها منبع الأفكار الجديدة، هذا يتطلب منها قدرة كبيرة على رؤية المشروع ككل من أعلى فإذا كان التميز في العمل يساعدها على التعرف على كيفية أداء كل نشاط فإن القدرة العقلية والفكرية تساعدها على الربط بين الأنشطة والوظائف ضمن كيان المقاولة.

❖ **الخصائص التعليمية:**

✓مستوى تعليمي مقبول لأن الأمية تعتبر من العوائق المهمة التي تحول دون تحقيق الهدف كما تعرض المرأة إلى الإستغلال >>[1].

- **ثانيا: مميزات المقاولة النسوية:**

<<إهتمت العديد من الأبحاث بمميزات المقاولة النسوية، وهذا من خلال التمييز بين ثلاث عناصر، هي صفات المرأة المقاولة، خصائص المؤسسات المسيرة من طرف النساء، وطريقة دخولهم في الأعمال. والنتائج تختلف وتبرز حسب نوع التكوين المزاول، نسبة المشاركة في الشبكات، والتمويل.

فيما يخص صفات المرأة المقاولة، فمعظم الدراسات أجمعت على أنها:

✓أصغر سنا بالمقارنة مع الرجال.

1- شلوف فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 54-55.

- ✓ غالبا ما تلتحق بمجال المقاولة بعد قضائها لفترة من البطالة (تربية أطفالها ... الخ)، أو نتيجة مشاكل واجهتها داخل المؤسسات التي كانت تعمل بها (مشكلة السقف الزجاجي، الصراعات،...الخ).
- ✓ هن أقل كفاءة من الرجال، ويملكن خبرة مهنية أقل في تسيير المؤسسات أو في قطاع النشاط الذي تعمل به.
- ✓ أقل كفاءة على المستوى المالي، التسييري أو المقاولاتي.

أما بالنسبة لخصائص المؤسسات المسيرة من طرف النساء، فهي عادة تتميز بما يلي:

- ✓ المؤسسات أقل سنا وحجما بالمقارنة مع تلك التي يمتلكها الرجال، سواء في حجم الممتلكات، المبيعات أو العمال.

يتمركز نشاطهن حول قطاعات النشاط النسوية ذات النمو المنخفض، مثل التجارة بالتجزئة والخدمات، وقليلا ما يوجد نساء يمارسن نشاطهن في مجال التصنيع، النقل أو التحويل.

النساء المقاولات لا يفضلن أن يكون لهن شركاء، على عكس الرجال>>.[1]

<<أما فيما يخص النجاعة، فالنتائج تتنوع حسب تعريف النجاعة، فإذا قسنا النجاعة على أساس معدل بقاء المؤسسة فوجد أن نجاعة المؤسسات المسيرة من طرف النساء

1- نقلا عن : منيرة سلامي ، يوسف قريشي " **المقاولاتية النسوية في الجزائر واقع الإنشاء وتحديات مناخ الأعمال** " مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، مخبر أداء المؤسسات و الاقتصاديات في ظل العولمة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد 05 ، 2014 ، ص 87

أكبر من الرجال، أما إذا قيست النجاعة على أساس نجاح المؤسسة فالنتائج متناقضة أما إذا كان المؤشر هو النمو أو المردودية فالنتائج متماثلة تقريبا، لكنها تنخفض إذا أخذنا حجم المؤسسة كمؤشر.

أما فيما يخص الطرق التسيرية المتبعة، فهي تتميز بما يلي:

- ✓تفضل النساء الهيكل التنظيمي الأفقي ونمط تسييري مرن، وتشجع على المشاركة، تقاسم السلطة والمعلومة.
- ✓بالإضافة للأهداف الإقتصادية، فمعظم النساء تمنح أهمية كبرى للأهداف الشخصية والإجتماعية، بمعنى توجههن أقل اتجاه تنمية حجم المؤسسة، وهذا بسبب عدم المخاطرة، وتخصيص وقت أكبر للواجبات العائلية>>.[1]

<<وفي دراسة تحليلية قام بها Greenhalghعن الصفات الضرورية للتفاوض الناجح اكتشف بأن سلوك الرجال المقاولين والنساء المقاولات جد مختلف، حيث يسعى الرجال للكسب مهما كانت النتائج وهذا هو أساس المشاكل في عالم الأعمال أما النساء فعلى العكس فيسعين من وراء التفاوض الحصول على علاقات دائمة وتعاون مربح لكلا الطرفين>>[2].

وكل هذه الخصائص والمميزات لشخصية المسيرة ومؤسستها، من شأنها التأثير على المستوى التمويلي، المشاركة في الدورات التكوينية، والاستعانة بالتنظيمات الخاصة لدعم المقاولة، حيث غالبا ما تستخدم النساء مدخراتهن الخاصة عند بدء نشاطهن، أو

1- سلامي منيرة، "**التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 2008 ص 33-39.

2- منيرة سلامي ، يوسف قريشي ، نفس المرجع سبق ذكره ص 88

الاستعانة بقروض تحصل عليها من محيطها، ونادرا ما تلجأ للشبكات الخاصة للدعم التي تساعد على توفير المعلومة وعرض الفرص الممكنة، وقليلا ما تتابع النساء تكوين خاص وتكميلي في مجال تسيير المؤسسات، أو الالتحاق بالتنظيمات المساعدة على المقاولة، وهذا بسبب نقص معلوماتهم حول الهياكل والمساعدات الموجودة.

5.ظاهرة المرأة المقاولة:

<<إن اشتداد التوجه نحو إقتصاد السوق مع تفاقم المناداة الدولية بالدعوة إلى إدماج المرأة في النسيج الإقتصادي الوطني و الدولي ، دفع و حتم على حكومات الدول النامية و منها الجزائر العناية بالمرأة على العموم و خاصة هذه الفيئة الناشئة لصاحبات الأعمال باعتبارها قوة فاعلة داخل القطاع الخاص و شريكة أساسية في المجال الإجتماعي والإقتصادي.

إذ تشير أخر التقارير الإحصائية لسنة 2008 في الجزائر أنه يوجد ما يزيد عن9500 امرأة مقاولة>>[1].

<<و في خضم هذه الأرقام جاء تقرير البنك الدولي ليؤكد أنه لا يوجد فرق كبير بين الشركات التي تديرها النساء و التي يسيرها الرجال، و تأتي هذه الدراسة لإلغاء التصور الشائع أن مؤسسات الأعمال أو التجارة التي هي ملك للنساء تكون في غالب الأحيان ذات حجم صغير، و أنها أقل تطورا و تعمل في اقتصاد الظل، و خلصت الدراسة إلى نتائج رئيسية تبين فيها أن الشركات التي هي ملك للنساء في شمال إفريقيا مبنية على أسس ثابتة و مستقرة، تتسم بالإنتاجية، و استعمال التكنولوجيا الحديثة، كما أنها ترتبط بالأسواق العالمية شأنها في ذلك شأن الشركات التي هي ملك للرجال.

1- زيارة موقع www.algerie-dz.com بتاريخ 09 مارس 2023.

أما على مستوى العمالة فالمقاولة النسائية تشتمل على بنية هائلة من اليد العاملة المهنية و ذات تكوين رفيع المستوى>>[1].

و عن المواصفات الشخصية و السوسيولوجية للمرأة المقاولة في الجزائر، فإن أغلب النساء المقاولات تتراوح أعمارهن بين 30 سنة و 56 سنة و هذا ما يتقارب مع المواصفات العمومية أما وضعهن العائلي فهو يختلف من امرأة لأخرى برغم أن الأغلبية متزوجات و لديهن أطفال.

ثانيا: واقع المرأة المقاولة في الجزائر:

1. مجالات عمل المرأة في المجتمع الجزائري

<<إلى يومنا هذا لازالت المرأة في الجزائر تتجه نحو المهن التي لا تتعارض مع دورها في البيت، و الحاصل أن عمل المرأة يكاد ينحصر في مجالات تقليدية معينة هي التعليم والطب والتمريض والعمل الإداري و المكتبي، ولا يملن كثيرا إلى الأعمال التي تتطلب التسيير و السلطة والقيادة، و سبب ذلك أنه ليس للمرأة الثقة الكافية في نفسها لاتخاذ مثل هاته المسؤوليات، لأنها لم تحضر لذلك سواء من قبل الأسرة أو المجتمع، كذلك فإن المجتمع يعتبر المسئول الأول عن هذه الوضعية التي ألت إليها المرأة، حيث أنه لم يهضم بعد حقيقة تمكن المرأة من القيام بأعمال كانت مخصصة للرجل فقط ،وعلى هذا الأساس فإن للوسط الإجتماعي والثقافي الذي تعيش فيه المرأة الجزائرية تأثير على نوعية

1- د. عائشة بلعربي،" **أي دور لصاحبات الأعمال العربيات في التنمية الإقتصادية**"، المنتدي العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية و التشغيل ، جامعة محمد الخامس ،الرباط ، المملكة المغربية، 2008، ص 129.

النشاطات التي تقوم بها المرأة، فالوسط العائلي يوجه المرأة للتخصص في بعض المهن ويبعدها عن أخرى>>[1].

<<إلا أن الظروف الإجتماعية الصعبة التي يتخبط فيها المجتمع و الأوضاع الإقتصادية غير المستقرة جعلت أنماط التفكير بدأت تميل إلى التغيير، والسياسات تغير مجراها اتجاه مشاركة المرأة في الحياة العامة، وأمام امتلاء المجالات التقليدية وعدم قدرتها على استيعاب المزيد من الخريجات، و وجود فائض كبير من العمالة النسائية المتعلمة، السبب الذي أدى إلى وجود بطالة مقنعة، فضلا عن عدم القدرة على استيعاب المزيد من الدفعات القادمة من الخريجات، كان لابد على الدولة أن تجد مخرجا يتمثل في فتح مجالات عمل جديدة تحارب من خلالها البطالة من جهة ومسايرة الإقتصاد العالمي من جهة أخرى، وبالتالي جعل الأفراد يتكفلون بأنفسهم وبذلك يستفيد المجتمع وفرا إقتصاديا وتشغيلا أمثل للطاقات>>[2].

لقد كانت في الماضي القريب عمل المرأة محصور في المجتمع الجزائري، لكن في السنوات الأخيرة أصبحت المرأة نقتحم الأعمال التي كانت حكرا على الرجال فقط في الماضي وذلك نتيجة الظروف الإجتماعية والإقتصادية الصعبة.

2. واقع المرأة المقاولة في الجزائر:

أ- الواقع الإجتماعي:

1- شلوف فريدة ص 260-

2- كامل الشيرازي، " **تباينات مقلقة لظاهرة البطالة في الجزائر**"، http://www.elaph.com، تاريخ زيارة الموقع 2023/04/23.

<<في السنوات القليلة الماضية كانت تخرج المرأة للعمل لضرورة معاشية أو نتيجة لضغط إجتماعي أو إقتصادي، أي من أجل مواجهة أمور الحياة و متطلباتها المتنوعة و المتغيرة ومساعدة الأسرة التي تتجه نحو الإستهلاك بصورة عالية.

أما اليوم فقد أصبحت المرأة تخرج للعمل ليس فقط من أجل كسب العيش في حالة عدم وجود من يعيلها أو عجز عن الإنفاق عليها لسبب أو لأخر و إنما لرغبتها في العمل أيضا من أجل تنمية مهارتها و المساهمة في عملية التنمية لتثبت لنفسها ولمن حولها أنها تستطيع أن تجاري الزمن و بالتالي تكسب التقدير الإجتماعي الذي تستحقه.

و في هذا تقول كاميليا إبراهيم عبد الفتاح : (إن الحاجة إلى تأكيد الذات والشعور بالمكان والإحساس بالقيمة الإنسانية جاءت في الرتبة الأولى يليها مباشرة الحاجة الإقتصادية لرفع المستوى الإقتصادي والشعور بالأمن حيال ظروف الحياة)>>[1].

<<فتأكيد الذات والشعور بالقيمة الإجتماعية يستلزم بالضرورة الإستقلال الإقتصادي وقد كان العمل عموما محصورا في الطبقات الفقيرة من المجتمع التي دفع بها الفقر إلى السماح للنساء بالعمل ، أما نساء الطبقات المتوسطة و العليا فلم يكن بحاجة إلى العمل، لأن خروج النساء للعمل كان مرتبط بالفقر ولم يكن مرتبط بالطموح و إثبات الذات في نفس الوقت هناك اختلاف في الوضع الاجتماعي بالنسبة لنساء الطبقة العليا اللواتي ينتمين إلى أسر غنية فهن يحظين بامتيازات الثروة والمكانة ويتمتعن بكل التسهيلات الموجودة في المجتمع و خروجهن للعمل قد يكون لمجرد الإحساس بالملل والحاجة إلى شيء جديد يغيرن به روتين الحياة الإجتماعية التي يعشنها، لكن هدا لا يميزهن كثيرا عن نساء الطبقة الدنيا، لأن كليهما يعانيان من القهر الإجتماعي

1-كامليا إبراهيم عبد الفتاح، " **سيكولوجية المرأة العاملة** "، دار النهضة العربية للطباعة و النشر،بيروت،1984 ص296.

الذي يضع المرأة في المرتبة الثانية بعد الرجل الذي يحتمي وراء حقوقه التاريخية و ما تعطيه من سلطة على المرأة، كما نجد أن الحرية الممنوحة للمرأة هي ما تسمح به الأسرة، هو أن تضيف إلى ملكية الأسرة رصيدا من المال و الجاه، و قد ضلت هذه الأفكار والتقاليد جامدة لفترة طويلة وأصبحت المرأة تؤدي دورا جديدا في المجتمع بالإضافة لدورها في الأسرة لهدا وجدت صعوبة في التوفيق بين العملين>>[1].

<<وقد كانت هذه الظروف سببا في حدوث عدة تغيرات إجتماعية أهمها: الإستقلال على العائلة الكبيرة و إنفجار إطار الحياة المنزلية للمرأة وتحويله إلى إطار حياة خارجية عن البيت.

ويقول أبو شفة (إن أوضاعا إجتماعية جديدة طرأت في هذا العصر، تفرض على المرأة مزيدا من المشاركات في النشاطات الإجتماعية و السياسية والإقتصادية وتستدعي من المرأة استثمار وقتها كاملا وأن تكون عنصرا منتجا مفيدا للمجتمع ولا ترض لنفسها البطالة في أي مرحلة من مراحل حياتها)>>[2]، <<ولا شك أن التغييرات الإجتماعية المتسارعة و الانفتاح على العالم الخارجي أدى إلى الرغبة في التغيير ومواكبة التغيرات الحاصلة في العالم>>[3].

<<السبب الذي جعل المرأة تبحث عن مجالات تستحق إستثمار وقتها و في نفس الوقت تستفيد وتفيد.

1- حسن السعاتي، " **علم الاجتماع الصناعي** " ، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة 3، 1986، ص 176.

2- شلوف فريدة، " **المرأة المقاولة في الجزائر – دراسة سوسيولوجية**- "، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع تنمية و تسيير الموارد البشرية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص 65.

3- المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، العدد 2،المجلد 9،عمان،الأردن تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، 2006، ص 196.

فالعمل بالنسبة للمرأة أصبح ضرورة لا بد منها، ليس فقط من أجل إعالة نفسها وأسرتها وبخاصة عند عجز العائلة أو عدم كفاية الإعالة فهي متأكدة أن عدم مسؤوليتها ماديا كلاما نظريا ولا ينطبق مع الواقع، و بالتالي هي تعمل اليوم من أجل تغيير واقعها الاجتماعي المفروض عليها من خلال السلطة الأبوية التي تعتمد على خضوع و تسلط الرجال على النساء.

ب- الواقع التعليمي:

لقد أصبح من المعروف أن التعليم هو أكثر الوسائل استخداما للتقدم الإجتماعي والاقتصادي وهو ضرورة للانتقال نحو مهنة ذات قيمة اجتماعية واقتصادية ومهما كانت الخبرة مطلوبة ومستحبة إلا أنها لا تكفي فالتعليم هو ركيزتها>>[1].

<<وقد أدركت الجزائر هذا بعد استقلالها مباشرة عام 1962، فشددت كثيرا على المساواة في التعليم من أجل التغلب على مستويات الأمية العالية للغاية، لا سيما في أوساط المرأة، والموروثة من الحكم الاستعماري الفرنسي، و نتيجة لذلك، أحرز تقدم كبير في مجال تحقيق المساواة في الوصول إلى التعليم بالنسبة إلى النساء و البنات إذ جعلت الالتحاق بالمدارس بالنسبة على البنات و البنين إلزاميا و مجانيا ما بين سن السادسة و السادسة عشرة و قد تحقق تقريبا التوازن بين الجنسين في التعليم الابتدائي فحسب المسح الوطني متعدد المؤشرات بشأن الأطفال و النساء (**MICS**3)، الذي أجري عام 2006 حيث بلغ معدل الإلتحاق بالتعليم الابتدائي 96,3 في المائة بالنسبة للبنات و 96,9

1- د. محمد فؤاد حجازي، " **الأسرة و التصنيع** " ، مطبعة التقدم، الطبعة 3، 1975، ص 332 (بتصرف).

في المائة بالنسبة للبنين لكن هذه المعدلات تعد أدنى بكثير في بعض المناطق ، و ذلك راجع إلى استمرارية مقاومة تعليم البنات>>[1].

<<ويرجع هذا بالأساس إلى العادات و التقاليد، إذ مازال يفضل تعليم الذكور على الإناث والنظرة التقليدية إلى الفتاة و خاصة الريفية التي تعتبر كزائرة في بيت والدها لا غير.

و تعبر عن هذا النسبة العالية للأمية التي تعاني منها الجزائر، إذ قدر عدد النساء الأميات في الجزائر حسب آخر الإحصائيات لسنة 2008 بـ (7.859.545)امرأة أمية.

وللتخلص من هذه الظاهرة خصصت الحكومة الجزائرية 45 مليار دينار جزائري لاستراتيجية وطنية لتعليم الكتابة و القراءة ، بهدف القضاء على الأمية بحلول عام 2015.

و قد كان لهذا أثر كبير على عطاء المرأة وطموحها لإثبات ذاتها، فالمرأة الأمية لا يمكنها أن تسير أموالها بطريقة علمية مدروسة كما أنه يصعب عليها أن تترجم أفكارها إلى مشروع اقتصادي دون أن تواجه صعوبات إضافية على الصعوبات التي تواجهها المرأة المتعلمة ، لأن فقدانها للتعليم يجعلها عرضة للاستغلال ، إذ تصبح معرضة أكثر لخطر التلاعب بمصالحها خاصة في الأمور المتعلقة بالمعاملات والحسابات، لهذا غالبا ما تبتعد المرأة الأمية المقاولة عن المشاريع الضخمة والمعقدة فهي تكتفي بالمقاولة التقليدية التي تعتمد على الأدوات البسيطة الممكن التحكم فيها بسهولة، وهذا لا يرجع إلى قلة طموحها بقدر ما يخضع إلى مستواها التعليمي الذي يحد من تقدمها في كثير من الأحيان، بالمقابل نجد المرأة المقاولة المتعلمة شديدة الطموح مبادرة دائما نحو

1- Situation des enfants et des femmes: enquête nationale à indicateurs multiples, rapport préliminaire", 2007.

التجديد، ومسايرة للتطور التكنولوجي العالمي، لأنها تعتمد على مؤهلاتها العلمية التي تدعمها في ابتكاراتها و إبداعاتها و تطلعاتها المستقبلية.

لهذا يسعي العديد من البنات و النساء سعيا حثيثا من أجل اغتنام فرص التعليم بعد مرحلته الإلزامية، فقد أثبتن أنهن أنجح بكثير من نظرائهن من الذكور ، فبينما ينتقل 57 في المائة من البنات حسب أرقام الحكومة الجزائرية ، إلى التعليم الثانوي (16 – 19 سنة)، لا يفعل ذلك من البنين سوى 43 في المائة، و السعي إلى التعليم العالي أكثر أيضا لدى النساء، مع هذا فإن نسبة كبيرة منهن مازالت تلجأ إلى تخصصات مرتبطة بالدراسات الأدبية و العلوم الإنسانية مع توافد متزايد على العلوم الدينية تخصصات لا تجد مكانتها داخل سوق العمل، هذا مع العلم أن الفتيات يتواجدن في كل الشعب و في كل التخصصات، وقد اقتحمن مجالات كانت حكرا على الطلاب الذكور

هذا ما يوضح لنا أن المرأة في الجزائر فهمت و أصبحت واعية أنه كلما كان مستواها التعليمي أعلى كلما كان حظها في البروز والنجاح أوفر، مع ذلك لا تزال أمية المرأة مصدر قلق خطير لاسيما في أوساط النساء الريفيات و الفقيرات و المسنات أما فيما يخص التعليم المهني والتقني، فتنخفض نسب التحاق الإناث مقارنة مع الذكور ويبقى هذا النوع من التعليم يركز على تقسيم العمل الجنسي مكرسا بذلك الفوارق الإجتماعية و التمييز بين الجنسين و أتساع فجوة النوع الإجتماعي، حيث توجه الفتيات إلى مجال الخدمات المنزلية و التمريض و التجميل بينما يوجه الذكور إلى المجال الصناعي و الحرفي والزراعي.

و رغم إصلاح التعليم الذي أجرى عام 2002، فإن المناهج الدراسية و الكتب المدرسية مازالت تتضمن أراء متحيزة فيما يتعلق بقضايا الجنسين>>[1].

ج- الواقع الإقتصادي:

<<يتجه غلبة النساء المقاولات نحو قطاع الخدمات ويركزن في الأنشطة التي تشكل امتداد لدورهن التقليدي في المجتمع من قبيل أنشطة الحياكة والخياطة والأنشطة الحلوانية والصناعة الغذائية ويعزى هذا التوجيه إلى الأسباب التالية:

1. لا تصادف النساء بممارستهن هذه الأنشطة صعوبات كثيرة في قبولهن ضمن أوساط المقاولين والموردين و الزبائن .

2. أغلبية النساء لا تتوفرن على إمكانيات مالية كبيرة لهذا يختزن الانخراط في هذه الأنشطة لأنهن لا يجدن عراقيل كثيرة في ولوجها بل يستطعن في الغالب ممارستها في البيت.

3. تستطيع النساء وخاصة الشبات الجمع بين مسؤوليتهن المهنية والعائلية.

4. كما تتجه المقاولات عادت إلى الأنشطة التي يمتلكن فيها امتيازا مطلقا بفضل معرفتهن بالحاجات المستجدة لهذه الحاجات.

5. كما تستمر النساء كذلك في الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة، إذ نلاحظ بروز جيل جديد من النساء اللاتي قمن بدراسات عليا تتجه نحو القطاعات العصرية كالاستيراد والتصدير ومكاتب الدراسات الاستشارية والتكوين والسياحة.....إلخ>>[2].

1- د. عائشة بلعربي، مرجع سبق ذكره، ص 131.

2- المشاركة الإقتصادية للمرأة في بلدان شمال إفريقيا ، أبريل ، 2005، طنجة، المغرب.

عمل المرأة اليوم في الجزائر لم يعد الغاية منه كسب المال فقط بل أصبح هدف المرأة من العمل اليوم هو إثبات ذاتها في الساحة الإقتصادية إلى جانب الرجل وتحقيق التنمية.

6. العوامل المؤثرة على المرأة المقاولة:

<<يتأثر عمل المرأة بعوامل عدة منها ذاتية و ثقافية و أسرية فقد كانت مشاركة المرأة في البداية تنحصر على الأعمال اليدوية و مشاركة زوجها العمل في الحقول الزراعية و لكن مع تغير الأحوال الإجتماعية و الإقتصادية و زيادة أعباء الحياة ورغبة المرأة في أن تشعر بذاتها وكينونتها، نزلت إلى سوق العمل و بدأت العمل في التربية و التعليم و التمريض، و تنوعت الوظائف التي شغلتها و ظلت بعض أنواع الوظائف والأعمال حكرا على الرجل إما لأن مهامها والوظائف التي شغلتها و ظلت بعض أنواع الوظائف و الأعمال حكرا على الرجل إما لأن مهامها و مسؤولياتها تتطلب قدرات بدنية لا تتوفر في المرأة أو لأن المجتمع يحد من إشراك المرأة فيه>> .[1]

أ- عوامل ذاتية:

<<و تتعلق بشخصية المرأة و طبيعة تكوينها من النواحي السيكولوجية و الجسمية والعقلية فالمرأة بحكم طبيعتها تحتاج إلى التواصل النفسي و التشجيع و التعاطف، فإذا فقدت هذه المشاعر أصيبت حالتها النفسية بالجفاف و أنعكس ذلك في قدرتها على الإبداع و الابتكار، إلى جانب أنها تكون منقسمة على ذاتها بين مشاعرها كأم أو زوجة وبين إثبات ذاتها عن طريق العمل الذي تختاره بإرادتها وتفرض وجودها الاجتماعي من خلاله>>[2].

1-د.عائشة بلعربي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

2- مصطفى الخشاب، "**دراسات في علم الاجتماع العائلي** " ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان 1981، ص 216.

ب- عوامل أسرية:

<<تمثل العائلة الساحة الرئيسية التي تتم فيها تنمية الشخصية البشرية وهي تمثل لأكثر الناس نبعا حيويا للراحة والأمان والحب، غير أنها قد تكون في الوقت نفسه مصدرا للاستغلال و اللامساوات

وكون العائلة الجزائرية اليوم تطمح إلى العصرنة وإلى الحضرية ، فإن البنية التقليدية وكأنها في طريق الزوال ، إذ فقد النظام الإجتماعي التقليدي المبني على شيوع الميراث وعلى الاكتفاء الذاتي تحت إدارة الأب الكثير من قوته ، إلا ان العائلة الجزائرية مازالت محكومة بمقاييس المحرمات الجنسية والدينية ، فهناك أسر تكون فيها السيطرة على النساء بيد رجل وتكمن في هذه الاستراتيجية نزعة إقصائية تتمثل في الحيلولة بين المرأة وبين المشاركة في الحياة العامة، من جانب آخر فهي جماعية في طابعها، إذ تنخرط فيها النساء في العمل في المجال العام مثل النشاط السياسي وسوق العمل، غير أن ثمة حدودا تصلهن عن الثروة والقوة والمكان>>[1].

<<ويعود السبب إلى خوف الرجل عن مكانته من الضياع، فعندما تحقق المرأة إستقلالها إقتصاديا، وتثبت وجودها الاجتماعي تصبح تثمل تهديدا لسلطة الرجل والقرارات والالتزامات المنزلية تقسم قسمة عادلة بفعل توازن القوي الأسري، عندها يظن الرجل أن المرأة ستسلبه خضوع الأسرة له كرب لها، والاعتقاد انها ستمارس نفس الصلاحيات التي

1- غندر أنتوني، "**علم الاجتماع**" ، ترجمة د: فايز الصياغ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة 4، بيروت 2005 ، ص 199.

يمارسها هو يجعل الإطار الأسري إطار المادي للدرجة الأولي وتذوب المقومات الأساسية التي تتمثل في العاطفة والمقومات المعنوية للحياة الزوجية والأسرية>>[1].

<<ويبدو الإحساس أكثر حدة في العلاقات الشخصية عندما يسعي الطرفان الرجل والمرأة إلى متابعة مسارهما المهني في سوق العمل بعد الزواج وبعد الإنجاب.

لقد كانت النساء في الماضي يزاولن عملا جزئيا غير متفرغ، أو يتركن العمل فترات طويلة للإنجاب ورعاية الأطفال، غير أنهن الآن يركزن الاهتمام على مسارهن المهني وعلى طموحاتهن وأهدافهن الشخصية الأخرى.

ولم يعد التفاوض بين الرجل والمرأة في أيامنا هذه يدور حول المهمات الزوجية أو البيتية، بل إن العلاقة بينهما عموما قد أصبحت في جوهرها تشمل قضايا مهمة أخرى مثل العمل والسياسة والإقتصاد>>[2].

<<وقد أثبت لنا الواقع أن الدور التقليدي للمرأة قد تحول بعمق فدراسة الموازنات العائلية بالارتباط مع تفاصيل الحياة اليومية تظهر لنا التحولات البنيوية والتحولات الثقافية التي تجري في الحياة العائلية الحالية، وبالتالي تتغير الحاجات وتميل نماذج ثقافية جديدة لتأخذ مكان النماذج القديمة.

مع ذلك ظلت المرأة في كثير من الاحيان مخيرة بين أسرتها وطموحها، فعلاقات السلطة الغير متوازنة والقوة الغير المتكافئة داخل العائلة، أعطت بعض أفراد الأسرة منافع وامتيازات أكثر من غيرهم وفرضية أن العائلة قد اتخذت مع مرور الوقت طابع

1-مصطفى عوفي، "**الوضع الإجتماعي للمرأة العاملة في القانون الجزائري المعاصر**" ،رسالة دكتورة مقدمة في علم اجتماع التنمية ،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، قسم علم اجتماع، جامعة قسنطينة، 2003-2003 ص 114-115.

2- غندر أنتوني، مرجع سبق ذكره، ص 262-263.

المساواة والإنصاف في توزيع الأدوار والمسؤوليات بين أفرادها نسبية، لان المهمات البيتية مثل رعاية الأطفال والاهتمام بالأعمال المنزلية لازالت من نصيب المرأة يضاف إلى ذلك مع يسمي بالعبء العاطفي التي تتحمله المرأة في الحفاظ على العلاقات الشخصية الحميمية وهذا يتطلب القدرة على الإتمام والإدراك والتفاوض والتصرف الإبداعي المبتكر، وبالتالي تبقي المرأة هي التي تتحمل العبء الأكبر والمسؤولية الأساسية للمهمات البيتية وتتمتع بوقت فراغ مما يناله الرجل.

ولإدماج المرأة في التنمية الإجتماعية يجب تحديث الأسرة بما يسمح لها القيام بوظائف اقتصادية إما عن طريق العمل بشكل جزئي أو مؤقت في الوحدات الإنتاجية أو عن طريق إحداث مقاولات فردية صغيرة>>[1].

ومنه يمكننا القول أن هناك عائلات كانت السبب في دفع المرأة إلى مواقع السلطة والتأثير في المجتمع، فالعائلات التي تملك مقاولات وشركات يكون هدفها في هو زيادة الثروة وتنميتها، ذلك بإشراك كل أفرادها لأن المهم في هذه الحالة ليس جنس الفرد ولكن قدراته وكفاءاته وما يستطيع إضافته إلى هذا المشروع ومن هنا فتحت هذه العائلات المجال أمام النساء من ممارسة المقاولاتية برغبة من العائلة في دخولها عالم المقاولاتية وأحيانا أخرى برغبة منها هي بحد ذاتها .

ج- عوامل ثقافية:

<<رغم ما عرفه المجتمع الجزائري من تطور ملحوظ نتج أساسا عن تحسن المستوى الثقافي والفكري للمرأة، إلا أن بعض العادات و التقاليد البالية التي لا تمت لا لدينا ولا لثقافتنا بصلة، لها قوة لا تقل قوة عن القوانين التشريعية، إذ تلعب دورا أساسيا

1- مريم، "**وقضايا النساء**"، مجلة المساواة النسائية، عدد مارس،2005، www.pcwesr.org/ar/show.art

في تحديد حياة الأفراد داخل المجتمع فسلطة الرجل لها التأثير الكبير على القرارات المهنية للنساء و قد أثبتت أغلب الدراسات و البحوث أن الآباء يختارون مهنة بناتهم على أساس بعض القيم و العادات و الوسط الاجتماعي و الثقافي.

و حتى اختيار الفتاة لعملها يراعى فيه عدم الاعتراض مع دورها في البيت لهذا نجدها تتجه نحو التدريس و التمريض و الإدارة و يحسب ألف حساب للأعمال التي تكون فيها سلطة وتسيير ومسؤولية، لأن التلاعب على إشكالات الثقافة و الجنس أدى دوره كاملا في تأخير الإنفتاح النسائي على مواجهة الخطر و تحمل نتائجه كما فرض على الثقافة في مستوى من مستوياتها أن تنشطر بين ثقافة الذكر و ثقافة الأنثى، فمما لا شك فيه أن معتمدات الوالدين و الأهل و المجتمع تلعب أدوارا محددة في تعيين أخلاق و سلوك و اهتمام الذكر و الأنثى>>[1].

بالرغم من هذا لم تستسلم المرأة لحكم التقاليد المقيدة لطاقاتها و طموحاتها لأن بعض هذه التقاليد حتى عهد ليس بالبعيد كانت تقضي على كدمية المرأة و شخصيتها فلم يكن للمرأة رأي في شؤون المجتمع و الحياة بل و لا رأي لها في أخص خصوصياتها فلو تمسكنا بتلك التقاليد لما تعلمت المرأة و لما عملت و ساهمت في خدمة مجتمعها، بل ولما نهضت المجتمعات و تقدمت فالأفكار النمطية ذات الجذور المتأصلة التي تؤكد على أدوار محددة لكلا الجنسين بشكل صارم فتنظر إلى المرأة كزوجة وأم فقط،>>[2].

<<و تعتبرها دون الرجل في القدرات الجسدية و العقلية، و تحتاج إلى حماية دائمة من قبل الرجل سواء كان أبا أو أخا أو إبنا، في حين تنظر إلى الرجل على أنه أكمل

1- خليل أحمد خليل، " **المرأة العربية و قضايا التغيير** " ، دار الطليعة للطباعة و النشر، الطبعة 3، بيروت ، لبنان 1985، ص 107.

2- د. عبد الحميد إسماعيل الأنصاري ،" **قضايا المرأة بين تعاليم الإسلام و تقاليد المجتمع**"، دار الفكر العربي، القاهرة الطبعة 1، 2000، ص 125.

عقلا من المرأة و أكثر حكمة و تدبيرا و أحسن تصرفا، و هذا في الواقع شيء غير صحيح لأن المرأة ليس أقل إستعدادا من الرجل في الحياة العامة، وإنما المجتمع هو الذي يهيئ و يمنح الرجل حقوقا على حساب المرأة لإبراز قدراته، كما أنه ليس هناك ما يمنع الرجل من المشاركة في تدبير شؤون البيت ، و تربية الأولاد إذا كان هناك حاجة لذلك>>[1].

إن للمرأة دور في تحقيق التنمية فهي نصف، مع هذا يمكن القول بأن تثقيف المرأة و تعليمها و مشاركتها في المجالات المهيأة لها لا يمكن أن تحقق ذاتية المرأة.

4. دور الدولة في الإنشاء و دعم المقاولات النسوية:

<<قامت الجمهورية الجزائرية بالاهتمام بالصناعات الصغرى من خلال إنشاء مندوبيات لتشغيل الشباب إذ تقوم هذه المندوبيات باستقبال الشباب الراغب في العمل في منشآت الصغيرة كما تقدم خدمات التوجيه و الإعلام حول مختلف البرامج التشغيلية و إعطاء القروض بلا فوائد للتعاونيات إلا أن محدودية مواردها المالية قد حد من أنشطة هذه المندوبيات عام 1996 و من هنا تم إنشاء الوكالات الوطنية لدعم تشغيل الشباب و التي تعتمد في تمويلها على موارد الصندوق الوطني لدعم التشغيل الذاتي وكذلك مساعدة الجهات الدولية المتمثلة في برامج التعاون الدولي لتحسين أداء تلك المؤسسات و من هذه البرامج:

- برنامج الأورو– متوسطي لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يهدف لتحقيق القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تأهيلها.

1– المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية ،العلوم الإنسانية ، المجلد التاسع ، العدد 2، تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن،2006، ص 196

- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية حيث تم الإتفاق على فتح خط تمويل لتلك المؤسسات وتقديم مساعدة فنية متكاملة لإستحداث نظم المعلومات ودراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة.
- التعاون مع البنك الدولي حيث تم إعداد برنامج تعاون تقنى مع برنامج شمال أفريقيا لتنمية المؤسسات الصغيرة.
- التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حيث تم الاتفاق على المساعدة الفنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع للصناعات الغذائية.

وانطلاقا من دعم والاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة قامت الدولة بالاهتمام بترقية وتأهيل العنصر البشرى من خلال ما يلي:

- ✓ تكييف برامج التدريب المهني مع متطلبات سوق العمل.
- ✓ القيام بعمليات التدريب المستمر.
- ✓ تحسين وسائل الإعلام والاتصال.

أ- هيئات مساعدة:

تتمثل الهيئات المساعدة في يلي:

1.الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: حيث تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 و يتمثل مجال عملها في:

- تقديم الدعم والاستشارة لمستحدثي المؤسسات الصغيرة.
- متابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع.
- تضع تحت تصرف مستحدثي المؤسسات المصغرة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم.
- تحدث بنك للمشاريع المفيدة إقتصاديا واجتماعيا.

2. وكالة ترقية و تدعيم الإستثمارات: حيث تم إنشاؤها بموجب المرسوم التشريعي رقم 12-93 يتمثل مجال عملها في:

- تقييم المشاريع ودراستها واتخاذ القرارات بشأنها سواء آنا بالقبول أو بالرفض.

3. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: حيث تم استحداثها بموجب المرسوم رقم 04-14 و يتمثل مجال عملها في:

- تقديم القروض بدون فائدة والإستشارات والإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم لقرض المصغر.

- إقامة وتوطد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.

4. صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة: تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 و تتمثل مهامه في:

- ضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85 % من الديون المستحقة وفوائدها في حالة فشل المشروعات الممولة.

5. البنوك التجارية: تدخل البنوك فيما يخص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخضع للقاعد التجارية المعمول بها مع بقية المتعاملين.

6. صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 و يتمثل مجال عمله في :

- معالجة مشكل الضمانات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند حصولها على القروض البنكية.

كما لعبت الدولة بهياكلها المختلفة الدور الأكبر في دعم وترقية المقاولات في الجزائر من خلال تجنيد كافة الوسائل الممكنة لتوفير البيئة المناسبة لنشاط هده المقاولات .

7.إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

أنشئت هذه الوزارة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 211-94 المؤرخ في 18 جويلية سنة 1994 والتي حددت أهدافها بداية ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، غير أنه وسعت صلاحيتها طبقا للمرسوم رقم 190-2000 المؤرخ في 11 جويلية 2000 والذي يحدد صلاحيات وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمايلي:

- يتولى وزير المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إطار سياسة الحكومة و برنامج عملها إعداد عناصر السياسة الوطنية في ميدان المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- ترقية الإستثمارات النشأة و الموسعة والمطورة.
- ترقية إستثمارات الشراكة ضمن قطاع المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد استراتيجيات لتطوير.
- ترقية وسائل تمويل الوسائل و الصناعات الصغيرة و المتوسطة.
- إعداد الدراسات الإقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع.
- تحسن فرص الإستفادة من العقار الموجه لنشطات الإنتاج و الخدمات.
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة.
- تنسيق النشاطات مع الولايات.
- ترقية التشاور مع الحركة الجهوية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- التعاون الدولي و الإقليمي و الجهوي في هذا المجال.

وخارج الإطار القانوني التشريعي تجهز وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إدخال نماذج وطرق جديدة في السير و اتخاذ إجراءات استعجالية لتحسن المحيط الاقتصادي(الإداري ،القانوني ،الضرائب ، المالي ...)>>[1].

ب-دور الدولة في دعم المرأة المقاولة:

<<تقوم الدولة بتهيئة مناخ مناسب للمستثمرين و خاصة منهم المبتدئين و تزداد هذه المسؤولية في ظل ظروف المنافسة الجديدة التي فرضتها العولمة، وهكذا فإن الدعم المعنوي و التكويني يعدان اللبنة الأولى لتثبيت روح المقاولة في المجتمع، و بعد ذلك تأتي مختلف أشكال الدعم الأخرى التي تشجع عمليات الإنشاء و تساعد على تحقيق الاستمرارية و النمو و التوسع.

حيث تنتظر المرأة المقاولة دعما يشمل عدة مجالات منها:

1.الدعم الفني: و يتضمن دراسة جدوى المشروع، اختيار الموقع واختيار الآلات والمواد دعم المشروع فيما يتعلق بأساليب الإنتاج ...إلخ.

2.الدعم الإداري: و يتمثل في التسهيلات المتعلقة بالإجراءات الإدارية كتبسيط الوثائق الإدارية الخاصة بالترخيص و التسجيل ، إجراءات الحصول على العقار.

3.الدعم المالي: هو أهم ما تنتظره المنشئات وهو يشمل الدعم المتعلق بالتمويل خاصة منه ما يتعلق بالمساهمة في ضمان جزء من القروض و الإعفاء الكلي أو الجزئي و لفترة محددة من الضرائب و الرسوم الجمركية وكذا منح مساعدات مباشرة خاصة

1-محمد بوقموم – الملتقى الثاني للمشروعات الصغيرة – تونس، 2007.

لبعض المشروعات كمشروعات التجديد أو تلك التي تساهم في تشغيل عدد ما من العمال أو المشروعات التي تقام في مناطق نائية.

4.دعم التكوين والتدريب: يرتبط هذا النوع من الدعم بضرورة تشكيل اقتصاد قائم على الكفاءات، وهذا التدريب و التكوين مستمر مع استمرار المؤسسة، وهذا الدعم يتم من خلال توفير دورات للتكوين أو التدريب بأسعار زهيدة و تشجيع عقد الملتقيات والندوات المتخصصة و كذا تشجيع و دعم اقتناء الكتب و المجلات العلمية.

5.الدعم التكنولوجي: يتم من خلال تشجيع المؤسسات في مجال الحصول على التكنولوجيا و استخدامها، و ذلك من خلال توجيهها إلى التكنولوجيات الحديثة و دعم اسعارها.

6.الدعم الإعلامي و الإتصالي: و يتضمن هذا النوع من الدعم مجال التسويق كالدعم في مجال الإشهار و الترويج لمنتجات أو خدمات المقاولة.

ج- دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996، ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة نشاطها، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ولها فروع جهوية و محلية تطلع المهام التالية:

- تقديم الدعم و الاستشارة و المتابعة.
- تضع تحت تصرف الشباب أصحاب المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني و التشريعي و التنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم.
- تحث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا و اجتماعيا>>[1].

1- حسين رحيم "**نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** " ،مجلة الإقتصاد المجتمع مخبر المغرب العربي الكبير ،العدد 3،دارالهدىللطباعةوالنشروالتوزيع،عينمليلة، 2005،ص 41-42.

<<و بالتالي فالوكالة تقدم مختلف أنواع الدعم و تسهر على كون المشاريع مربحة وتضمن الاستمرار، ضمان الشغل، و تحقيق المداخيل لأصحابها، فهي تقوم بخلق مناصب شغل للشباب البطال و فتح أفاق جديدة لتحقيق طموحاتهم و ابتكاراتهم ومختلف تطلعاتهم مع ضمان استرداد ديونها خلال الآجال المحددة من خلال القوانين التي تنتهجها في سياستها>>[1].

لقد كان للدول الدور الأكبر في دعم المقاولاتية النسوية بالجزائر وذلك من خلال دعمها عن طريق قروض من أجل إنشاء مؤسستها الخاصة كما أنها تتبعها عن طريق الوكالات المكلفة بذلك لضمان استمرارها وتحقيقها الأهداف المسطرة، وفتح الآفاق لتحقيق طموحاتهم وتجسيد أفكارهن على أرض الواقع .

2- رضا قويعة، "**دور المؤسسة الصغيرة في الإنتاج الإقتصادي والاجتماعي** "،مجلة بحوث اقتصادية ،العدد 8 القاهرة ،مصر، 1997،ص 39.

الفصل الثالث: دور المرأة المقاولة في التنمية الاقتصادية.

1- مفهوم التنمية الاقتصادية.

2-أهمية و أهداف التنمية الاقتصادية.

3-استراتيجية التنمية الاقتصادية.

4-الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة النسوية.

5-دور المرأة في التنمية الاقتصادية.

الجانب التطبيقي :2)

1-منهجية الدراسة

2-مجالات الدراسة

3-مجال البشري و المكاني

4-المجال الزماني

5-المنهج المعتمد في الدراسة

6-أدوات جمع البيانات

7-العينة

8- عرض وتحليل البيانات

9- تحليل المعطيات ومناقشتها

10- الإستنتاج العام

1-مفهوم التنمية الإقتصادية:

<<بداية لابد من التعرف على بعض المفاهيم لكي نتمكن من الإحاطة بأحد متغيرات الموضوع الذي نحن بصدده و هو التنمية الإقتصادية، فالتنمية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان و كرامته و هي عملية مجتمعية متشابكة ومتكاملة ومتفاعلة >>[1] ، <<فهي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل و من نمط تقليدي إلى نمط أخر متقدم كماً ونوعاً وتعد حلاً لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج و الخدمات، أما النمو الإقتصادي فيقتصر على إحداث زيادة حقيقية مستمرة على المدى الطويل في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد منه، أي هي عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن على ألا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل أو زيادة في مستوى الفقر في المجتمع>>[2].

<<و يعرف رمزي إبراهيم سلامة التنمية الإقتصادية على أنها " عملية متعددة الأبعاد تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية و السلوكية و الثقافية والنظم السياسية و الإدارية، جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الإقتصادي، و تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي و استئصال جذور الفق المطلق في مجتمع ما">>[3].

1- إبراهيم الأخرس،" **دور الشركات عابرة القارات في الصين تنمية اقتصادية أم استعمار و تبعية** " ، إيراك للطباعة و النشر والتوزيع، مصر، 2012 ص101.

2- محمد عبد العزيز عجيمة و إيمان عطية ناصف، " **التنمية الإقتصادية دراسات نظرية** "، مصر، 2000، ص 51-52.

3- موسى سعداوي،" **دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية – حالة الجزائر**" ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، فرع تخطيط إقتصادي، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص03.

<<و في نفس السياق يعرفها Kindleberger على أنها: " الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي من سلع وخدمات في فترة معينة، اتفق عليها لسنة مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة فعلا أو التي ينظر إنشاءها فيما بعد">>[1].

<<و حسب عبد القادر عطية فالتنمية الاقتصادية تمثل " العملية التي تحدث من خلال تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في توزيع الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل الصالح الطبقة الفقيرة وتحسين نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج>>[2].

<<بصفة عامة التنمية الاقتصادية تعني زيادة الطاقة الإنتاجية، بحيث يزداد تبعا له الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي و تتحقق تلك الزيادة عن طريق الارتقاء بالإنتاج وعناصره على أن تحقق هذه التنمية يستلزم القضاء على مظاهر التخلف الإقتصادي فالتنمية في نهاية الأمر هي عملية تحطيم التخلف و القضاء عليه>>[3].

إذن التنمية الإقتصادية تعني إحداث تغييرات شاملة ومتكاملة ومستمرة في الجانب الإقتصادي من خلال تبني إصلاحات وسياسات وإجراءات جديدة بالإضافة إلى الاستراتيجيات المخططة التي تهدف إلى تحقيق التقدم في المجال الاقتصادي و التي تنعكس إيجابياً بتحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي من السلع و الخدمات مما يحسن و يرفع من مستوى معيشة الأفراد.

1- عبد الرحيم بوراقجي، " **التنمية الإقتصادية** "، دمشق، 1976-1977، ص 10.

2-موسى السعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 03.

3- دريد محمود السامرائي،" **الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية**" ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 2 بيروت، لبنان، 2006، ص 83.

2. أهمية و أهداف التنمية الإقتصادية:

سنعرض فيما يلي أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية.

أولا: أهمية التنمية الإقتصادية.

<<التنمية الإقتصادية وسيلة ضرورية لتقليل الفجوة الإقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة، حيث هناك عدة عوامل إقتصادية وغير إقتصادية ساعدت على زيادة حدة هذه الفجوة من بينها التبعية الإقتصادية للخارج ضعف البنيان الزراعي والصناعي نقص رؤوس الأموال، انتشار البطالة، ارتفاع نسبة الأمية.....إلخ.

كما أن التنمية الإقتصادية تعد أداة ووسيلة للإستقلال الإقتصادي، حيث مجرد حصول القطر المتخلف على الإستقلال السياسي لا يترتب علية إنقضاء حالة التبعية هذه بل أن التعامل التكنولوجي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد إستقلالها وهنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الإقتصادي للدولة، أي يجب إحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدول إستغلالا صحيحا>>[1].

<<إلى جانب ما سبق فإن تنمية الإقتصاد تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة دخول هؤلاء الأفراد وتوفير فرص العمل، وبالتالي سينعكس ذلك على المستوى الصحي والتعليمي لهم، كما تعمل على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة، أما على مستوى الاقتصاد الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية على تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود>>[2].

1- بشار يزيد الوليد، " **التخطيط والتطور الاقتصادي**" ، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2008، ص 116-117.

2- علي جدوع الشرفات، " **التنمية الاقتصادية في العالم العربي** " ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2010 ص14.

ثانيا: أهداف التنمية الإقتصادية:

<<للتنمية عدة أهداف نذكر من بينها ما يلي:

- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الإقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الإقتصادية.

- الابتعاد عن السياسات الإقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات إقتصادية غير مرغوبة كالركود الإقتصادي أو التضخم.

- تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساوات في توزيع الدخول.

- التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الإقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية.

- حصر إمكانيات التنمية الإقتصادية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات.

- تنفيذ برامج إستثمارية طموحة في مختلف مجالات الإقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج.

- السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الإقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة.

- تحقيق الأهداف الإقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى معيشة المواطنين والعدالة في توزيع الدخل>>[1].

إن للتنمية الإقتصادية أهمية كبيرة في استقلال دول العالم الثالث من التبعية الإقتصادية لدول العالم المتقدم كما أنها تعتبر وسيلة لتحقيق قفزة نوعية في المجال الإقتصادي.

1- علي جدوع الشرفات، المرجع السابق ، ص 11-12.

3. استراتيجيات التنمية الإقتصادية:

للتنمية الإقتصادية عدة استراتيجيات يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

<<**أولا: استراتيجية التنمية الزراعية:** يؤدي القطاع الزراعي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في اقتصاديات الأقطار النامية، حيث تكون مساهمته كبيرة في توليد الناتج القومي في معظم هذه الأقطار وقد تزيد في البعض منها على مساهمة القطاعات الأخرى، إضافة إلى أن الزراعة تستوعب الجزء الأكبر من المشتغلين في الاقتصاد، ويعتمد عليها معظم السكان بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تشكل الصادرات الزراعية القسم الأكبر من صادرات الكثير من هذه الأقطار>>[1].

<<ثانيا: استراتيجية التنمية الصناعية: يعمل التصنيع على تحويل المواد الخام إلى سلع مصنعة استهلاكية وإنتاجية، ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية وفي نفس الوقت هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية، لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقق التصنيع، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يعمل على تطوير العديد من القطاعات وتحقيق العديد من المنافع>>[2].

<<ثالثا: إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية: إن أي تطور في القطاع الزراعي لا بد أن يصحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي والعكس صحيح فالتنمية الاقتصادية تحتاج إلى تطوير الاثنين معا، فالعلاقات المتشابكة والوثيقة فيما بين القطاعين تستدعي إتباع إستراتيجية الربط فيما بين الصناعة والزراعة لتأمين نجاح الاثنين

1- فليح حسن خلف ،" **التنمية والتخطيط الاقتصادي**" ، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1 2006، ص225.

2- علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص223.

معا، وتحقيق التنمية الاقتصادية، لهذا فإن القطاعين مكملان لبعضهما، وأن توسيع الصناعة يعتمد إلى حد كبير على التحسينات في الإنتاجية الزراعية، وبالمثل فإن التحسينات في الإنتاجية الزراعية تعتمد على التجهيزات اللازمة من مستلزمات الإنتاج من الصناعة، بما فيها توفير سلع الاستهلاك المصنعة التي تمثل الحوافز للمزارعين، لزيادة الإنتاج>>[1].

<<**رابعا: إستراتيجية الحاجات الأساسية:** تعرف الحاجة على أنها أية ضرورة موضوعية لحفظ حياة الإنسان وتأمين رفاهيته، وتنقسم إلى حاجات مادية وتشمل كل تلك الحاجات التي يضمن إشباعها استخدام موارد بشرية أو طبيعية أو عوامل إنتاج، أما الحاجات غير المادية فهي نوعين:

- حاجات تركز على تأكيد ذات الفرد وتحققها بمعنى شعور الفرد بأنه قادر على تحقيق أهدافه دون محبطات بسبب تمتعه وممارسته للحريات الأساسية.
- وأخرى تركز على دور المجتمع في حياة الفرد من خلال خلق الفرص والحوافز المعنوية لذلك.

يقترن إشباع الحاجات الأساسية بالتصنيع وأولويات الإنتاج، وهذا يجعل صناعات مثل تعليب الطعام ومصانع النسيج ومواد البناء وتركيب وسائل المواصلات العامة والطرق والجسور وما يرتبط بها من صناعات ذات أهمية قصوى، هذا التصنيع هو بالضرورة مستقل لأنه يتوجه إلى السوق الداخلية ويقل ارتباطه بالسوق والتجارة الخارجية ويحقق هذا التصنيع أيضا بناء هيكل صناعي متكامل داخليا ومتكامل مع قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى

1- مدحت القريشي،" **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)** " ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان الطبعة1،ص175.

وفي مقدمتها الزراعة، ومنسق مع أهداف المجتمع الاجتماعية والحضارية، لكي يصل إلى تنمية مستقلة وهي التي يمكن أن تغذي نفسها وتسير قدما دون استجداء عون خارجي>>[1].

<<**خامسا: إستراتيجية النمو المتوازن:** وتشمل توجيه برنامج التنمية بشكل شامل لكافة القطاعات المختلفة، أي أن تكون الاستثمارات موزعة حسب القطاعات المختلفة كل حسب حاجته ويعتبر (روزنشين وردان) من أهم مؤيدي إستراتيجية النمو المتوازن تتمثل في أن صنف السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف في طريق التنمية، بسبب انخفاض القوة الشرائية. والحل لهذه المشكلة يتمثل في إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب تكون هذه الصناعات فيما بينها سوقا واسعا وكبيرا بدلا من إنشاء صناعة واحدة داخل الدول.

ويعتبر التوازن ضروري بين التجارة الداخلية والخارجية، حيث الحاجة لاستيراد المعدات والسلع الضرورية لعملية التنمية، كما أن الزيادة في الإنتاج سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ولذلك فالدول النامية بحاجة باستمرار إلى تشجيع الصادرات من أجل تمويل الطلب على الواردات>>[2].

4.الآثار الإقتصادية والإجتماعية للمقاولة النسوية.

<<تؤدي المقاولات النسوية دورا مهما في عملية التنمية الإقتصادية عن طريق:

- المساهمة في تشغيل المرأة إذ تلعب المقاولة والأعمال الصغيرة دورا كبيرا في الإهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل على الحاسب، الخياطة....الخ كما تساعد الريادة على تشجيع المرأة

1- صالح خليل أبو أصبع، " **الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي** " ، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان الطبعة 1، ص 18.

2- بشار يزيد الوليد،" **التخطيط والتطور الاقتصادي** " ، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2008، ص 123-124.

على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الإقتصاد الوطني.

- المساهمة في الحد من الفقر والبطالة وهذا نتيجة لتدني تكلفة خلق فرصة العمل في المقاولات من جانب، وتدني الحجم الكلي للإستثمار فيها من جانب آخر.
- استقرار السكان وتخفيض نسب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن كونها تعتمد على الموارد والأسواق المحلية، فهذا يعني تركزها في خدمة مجتمعات التي تعيش فيها مما يساعد في الحد من الهجرة الداخلية، وكذلك في رفع مستوى التنمية المحلية للمجتمعات التي تعيش فيها.
- مصدر للأمن الاقتصادي للأسرة، والنمو الاقتصادي للمجتمع حيث أن الحصول على الدخل المناسب للمرأة يمكن الأسرة من تحقيق متطلباتها والارتقاء بمستويات عيشتها وممتلكاتها، ويحقق هذا بدوره الأمن الاقتصادي.
- تشجيع التشغيل الذاتي وخاصة للفئة النسوية.
- تنمية أساليب الإنتاج وتطوير تقديم الخدمات.
- استغلال الموارد والمواد المتاحة في البيئة المحلية نتيجة اعتمادها على الأسواق المحلية.
- أسلوب متميز لإعادة توزيع الدخل بين أفراد ملتمع عن طريق إتاحة الفرص للجميع>>.[1]

للمقاولة النسوية أثار إقتصادية و اجتماعية أهمها هو تحقيق المنفعة الخاصة والربح الشخصي للمرأة المقاولة والعمل على المشروع الشخصي الخاص بالإضافة إلى الوصول إلى مكانة معينة في داخل المجتمع وفرض نفسها في الساحة الإقتصادية مناصفة مع الرجل.

1- ماهر المحروق، "**سياسات حماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة أثر المبادرات العربية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة**" ، المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية، الرياض، 2011، ص 9.

الجانب التطبيقي :

الإجراءات المنهجية للدراسة

1- منهجية الدراسة :

ينتمي بحثنا إلى نوع الدراسات الإستطلاعية و عليه فإننا لم نتقيد بمنهج معين ، و إنما إعتمدنا على مجموعة من الطرق و التقنيات المنهجية التي تناسب دراستنا ، ونحقق بذلك أهدافنا فالوصول إلى الحقائق كما هي موجودة في الواقع و البيانات المطلوب جمعها و تحليلها ثم تقدم التفسيرات الممكنة لها ، بغية معرفة حقيقية لواقع المشكلة التي نحن بصدد معالجتها . إذن طبيعة الموضوع هي التي تفرض التقنيات المنهجية ، وعليه حاولنا قدر الإمكان التحكم فيهذه التقنيات و استعمالها بالشكل الصحيح الذي يمكننا من تحقيق الدقة العلمية و تجنب الأخطاء والتحيز و الذاتية للخروج بنتائج ذات قيمة علمية .

و نعرض فيما يلي أهم التقنيات التي تم استعمالها في جمع البيانات الميدانية .

2- مجالات الدراسة :

أ- المجال البشري و المكاني :

أجريت هذه الدراسة بولاية المدية هي ولاية داخلية تقع جنوب العاصمة الجزائرية حوالي 90كم ولما موضوع الدراسة هو : دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الإقتصادية، فقد تم إختيار النساء اللواتي يملكن ويسيرن مقاولات في ولاية المدية والدوائر التابعة لها ولكن هذا لم يمنعنا من الإتصال بإحدى المقاولات من خارج ولاية المدية .

ب- المجال الزماني :

يتحدد هذا المجال بطبيعة الموضوع المدروس ، وقد تمت هذه الدراسة ميدانيا في الفترة الممتدة من 04 جوان إلى 10جوان 2023 بعد أن جمعنا بعض المعطيات عن مجتمع العينة عن طريق الملاحظة و التي من خلالها تأكدنا أنه مجتمع تنطبق عليه شروط موضوعنا الذي نحن بصدد دراسته .

3- منهج الدراسة المعتمد :

إعتمدت الباحثة على منهج دراسة الحالة لأنه الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات، لكونه يتميز بالعمق في التحليل و عدم الإكتفاء بالوصف الخارجي أو الظاهري ، كما أنها طريقة تمكننا من الحصول على معلومات شاملة عن الحالات المدروسة .

و بناءا على ذلك قامت الباحثة بعرض عدد معين من الحالات الممثلة لمجتمع البحث، و دراستها دراسة شاملة متعمقة، في محاولة لوصف وفهم كل حالة على حدى ثم تحليل العوامل و القوى المؤثرة في كل منها ، ومحالة فهم العلاقة بين المتغيرات ومدى الترابط فيما بينهم .

4- أدوات جمع البيانات :

المقابلة :

نظرا لأن بعض الناس يميلون إلى إعطاء معلومات شفوية أكثر من أن تقدمها كتابية ، و نظرا لأن المقابلة الشخصية ينشأ عنها تفاعل ودي ، والتي تم تطبيقها على عينة النساء المقاولات، حيث تم إعدادها و تنظيمها بطريقة تسمح لنا بالحصول على المعطيات التي تفيدنا في الدراسة ،و دليل المقابلة عادة ما تكون مفتوحة و عامة ما أمكن ذلك، وهذا ما تمت مراعاته من طرف الباحثة، إلا في حالة طلب التوضيحات والإضافات المرتبطة

بموضوع الدراسة، وقد جعلناها تحوي مجموعة من الأسئلة عملنا على أن تكون مرتبة و متسلسلة تسلسلا منطقيا لتسمح بالسير الحسن للمقابلة ، كما يخضع هذا النوع من المقابلات إلى قواعد حاولنا الإلتزام بها .

5- **العينة :**

بعد القيام بالحصر الشامل لمجتمع موضوع الدراسة، فضلنا إستخدام المعاينة العشوائية البسيطة ،لأنها تطبق عادة في الأبحاث التي تجري حول مجتمعات صغيرة و متميزة يمكن التعرف عليها آليا .

قمنا بكتابة أسماء النساء المقاولات في ولاية المدية ثم قمنا بطريقة السحب العشوائي للعدد المطلوب إجراء البحث عليه ، بحيث يخلط الورق بين كل سحبة و أخرى ، حتى تحصلنا على العدد الذي نود دراسته ، وهو أربعة نساء مقاولات من ولاية المدية ، و لكن بسبب انشغال المقاولات و ضيق وقتهن ، و تملصهن في أحايين كثيرة ، اضطرت الباحثة للسحب عدة مرات حتى تحصلت على مفردات عينتها و التي كان عددها أربع (4) مقاولات خاصة أنهن يبدين استعدادهن لإجراء المقابلات و الحديث بكل موضوعية مما ساعدنا على التعمق في جمع المعلومات و الحصول عليها من قبل المبحوثات دون أي صعوبة أو إحراج

و قد سعينا على خلق جو الثقة بيننا و بين المبحوثات حتى نتمكن من الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعلومات التي تساعدنا في تدعيم بحثنا و إثرائه خاصة أن صحة المعلومات تعمل على إثبات الفرضيات أو نفي

عرض وتحليل البيانات:

الحالة الأولى:

هي امرأة مقاولة مختصة في خياطة ملابس بشكل عام وبدلات العرائس بشكل خاص، من مواليد 1970 بمدينة البرواقية ولاية المدية وأم لأربع أولاد تنحدر من عائلة بسيطة إكتفت في مسارها التعليمي بشهادة الطور المتوسط، لتلتحق بمركز التكوين المهني بالبرواقية وتتخرج منه بشهادة كفاءة في الخياطة تمكنت من الحصول على عمل في مؤسسة دامت ثلاث سنوات إلى أن تم تزويجها بإبن عمها لتتفرغ إلى لتقرر التفرغ للبيت الزوجي والحياة الزوجية لتمر سنوات وتنجب أطفال وحياتها تسير بشكل طبيعي إلا أن بدأ زوجها يصاب بالمرض ويصبح طريح الفرش بعدها بدأت تتدهور الحالة المادية للعائلة إلى أن توفي زوجها، بعدها أحست بمسؤولية البيت والأطفال لذلك قررت إنشاء مشروع خاص بها، إتصلت بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ansej)وانطلقت في الإجراءات الإدارية الروتينية مستعينة ببعض أفراد العائلة حتى تم إنشاء المؤسسة(خياطة بدلات العرائس) ويعود سبب هذا التأخر إلى سياسة المماطلة التي تنتهجها البنوك من خلال الشروط التعجيزية التي تخص الضمانات البنكية ، على عكس الوكالة التي كانت تقدم كل التسهيلات وهذا السبب الذي جعلها تلجأ للإستنجاد بالعلاقات الشخصية ، من الحصول على الموافقة البنكية وتقليص مدة الإنتظار .

نتيجة السياسات البيروقراطية والمحسوبية التي كانت تنتهجها إدارات البنوك وبعد وقت طويل تمت الموافقة على القرض لتكون مساهمة البنك 80% وتقدر ب 800,000 دينار جزائري والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ساهمت ب 20% والتي قدرت ب 200,000 دينار جزائري، أما مساهمتها الشخصية فقدرت ب 21,000 دينار جزائري والتي اعتمدت في تأمنها من مدخراتها الشخصية.

ترى المرأة المفحوصة أن المشروع ساهم في زيادة تدعيم وذلك من خلال التقليل من البطالة، أما بالنسبة لفترة نضج المشروع فقد دامت حوال أربع سنوات أو أكثر حتى وصلت إلى النتيجة الحالية .

ترى المرأة المفحوصة أن المجتمع الجزائري لا يدعم فكرة التوجه المقاولاتي للمرأة كون المجتمع الجزائري مجتمع محافظ يرى مكان المرأة في البيت .

كذلك ترى المرأة المفحوصة أن هناك مساهمة للمرأة الجزائرية في المجال الإقتصادي.

أما بالنسبة للمشكلات والمصاعب التي واجهتها وتوجهها ، فهي تأكد على الضغط الكبير الذي يمارسه البنك عليها كونها لم تسدد كل الديون المستحقة على مؤسستها هذه أكبر المشكلة تعاني منها اليوم يرجع السبب إلى عجزها المالي الشديد إلى كون المؤسسة لم تحقق أرباحا مالية كافية التي تمكنها من تسديد أجور العمال .

كما تعتبر المحيط الذي تعمل فيه هو محيط تنافسي وذلك كونها مبتدئة تفتقد إلى الخبرة في المجال، لذا تعتمد المرأة المفحوصة على أسلوب خاص جعلتها منهجا لها و المتمثل في سياسة التجديد وهذه المرأة المقاولة تؤمن أن كل ما هو جديد مرغوب فيه لهذا تحاول أن تستغل كل مواهبها لتبدع في منتجاتها ولو بجزئيات صغيرة لتتمكن من الوقوف في وجه المنافسة إلى حين طبعا .

الحالة الثانية:

هي امرأه مقاولة من العمر خمسة و ثلاثون (35) سنة ، عازبة مختصه في صناعه الحلويات التقليدية والعصرية ، من مواليد مدينه قصر البخاري ولاية المدية، تنحدر من اسره بسيطة ومحافظه، تابعت دراستها حتى مستوى الثالثة ثانوي ، لتتوجه بعد ذلك الى الدراسة في التكوين المهني بقصر البخاري لتتحصل على شهاده تكوينيه في صناعه الحلويات

بعدها، بدأت تأتيها عروض العائلة لصناعه الحلويات في المناسبات كالحفلات والاعراس والختان وغيرها....

حتى اقترحت عليها احد افراد العائلة تبدا بتصوير عملها ونشره في صفحات التواصل الإجتماعي عبر منصة فيسبوك لعل وعسى تتلقى عروض رحبت بالفكرة وقررت فتح صفحه عبر فيسبوك وتصوير عملها ونشره في الصفحة، بعدها طلبت من أفراد العائلة وأصدقائها بدعمها من خلال نشر الصفحة في مجموعات عبر فيسبوك والوصول إلى مبتغاها، وبعد مرور أياما معدودات بدأت تتلقى الطلبيات لشتى المناسبات وكانت أول طلبية تتلقاها بمناسبه زواج وأعتبرت الطلبية تحديا لها ذلك لكونها أول طلبية كبيرة، تتلقى ثلاثة أنواع من الحلوى 100 حبة من كل نوع أرادتها، إستطاعت إكمال طلبيتها بنجاح وفي الوقت المناسب وإرضاء الزبون.

على ذلك المنوال تتلقى الطلبيات لشتى المناسبات مده خمس سنوات على الأقل وبدأت بعد ذلك تشتهر بعملها وحسن معاملتها مع الزبائن تعليقات الإيجابية التي كانت تتلقاها من طرف الزبائن التي ساعدتها في الشهرة في المدينة وضواحيها.

ذلك قررت انشاء مؤسسة خاصة بها محل تجاري لتوزيع مشروعها الخاص، حيث أرادت تقديم دورات تعليمية وذلك بتقديم تعليمات وأسرار نجاح الحلويات حسب كفاءتها وخبرتها في الميدان وفي نفس الوقت تشغيل شابات لمساندتها والعمل معها وذلك كثره الطلبيات التي تتلقاها، لذلك ترى أن مشروعها يساهم في زياده تدعيم السوق وذلك من خلال التقليل من البطالة ترى المفحوصة أن معظم مجتمع الجزائر لا يدعم فكره التوجه المقاولاتي للمرأة بحكم العادات والتقاليد التي ترى أن المرأة مكانتها البيت، خاصة المنطقة المقيمة فيها منطقة محافظة.

ترى أن المرأة المقاولة ان هناك مساهمه للمرأة الجزائرية في المجال الإقتصادي بقوة وذلك من خلال تلبية الاحتياجات.

تنتقل بعد ذلك إلى طبيعة المشكلات التي واجهتها في المشروع، هناك بعض الفئة من الناس يتخلون عن الطلبية في اخر لحظة، ذكرت هذه المفحوصة أن هذه المشكلة المتكررة والتي ما زالت الأن تعاني، أيضا غلاء اسعار لوازم الحلويات التي أدت إلى نقص الطلب.

عن المحيط الذي تعمل فيه المرأة المقاولة المفحوصة فهو محيط التنافسي لان في المنطقة هناك عده مقاولات يزاولن نفس النشاط المنافسة اليوم لم تبقى محصورة في السعر وإنما تعدت ذلك لتصل الى إستخدام فن الإقناع عن طريق الإشهار، والنجاح في أغلب الأحيان يكون للأقوى وليس للأفضل.

أما بالنسبة لأهم التحديات التي تواجهها المرأة المقاولة الجزائرية في نظر المفحوصة هي أن المجتمع الجزائري مجتمع رجالي، وترى أن المرأة المحترمة تفرض إحترامها ووجودها أينما حلت خاصة إذا تمتعت بالشجاعة والقوه كما أن المرأة أصبحت تهدف من خلال كل الأعمال التي تقوم بها أن تقضي على هذه الأفكار التي تورث من جيل الى أخر في تقديس الرجل ووضعه في الطبقة العليا عن المرأة .

الحالة الثالثة:

هي سيدة تملك مقاولة مختصة في صناعة ألبسة الأطفال الصوفية ، من مواليد 1957 بولاية قسنطينة متزوجة و أم لثلاثة أطفال ، بدأت في ممارسة هذا النشاط سنة 1985 . أوقفها والدها عن الدراسة وسنها لا يتعدى الثانية عشر، و يرجع سبب هذا القرار إلى نوع التفكير الذي كان مسيطرا على الأولياء في سنوات السبعينات، بأن الفتاة ليست بحاجة إلى درجة عالية من التعليم إذ يكفيها أن تتعلم القراءة و الكتابة فقط لأن مألها البيت لا محالة، لتجبر بذلك على وضع لم تختره و لم ترضاه، و إنما فرض عليها فرضا. لتضل ماكثة

بالبيت، حتى بلغ سنها الرابعة والعشرون ، في هذا السن تزوجت وأنتقلت للعيش مع زوجها في الجزائر العاصمة، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة في حياتها و هي عازمة أن تعيش حياة عادية مثل قريناتها ،وتمر سنتين من السعادة تنجب فيهما مولودها الأول، الذي سمح لها أن تكتشف أن زوجها من النوع الذي يكره المسؤولية كونه الإبن الوحيد و المدلل لعائلة ثرية لم يتعود على تحمل مسؤولياته، ليكون هذا سببا لتفاقم المشاكل بينهما، إلا أن أصبح الزوج يميل إلى الانحراف وظهر ذلك في سلوكه الذي تحول من شخص هادئ إلى شخص عدواني و غير مسؤول ،لتكون النتيجة تدهور أوضاع العائلة بشكل كبير، و مع رفض أهل الزوج المساعدة وجدت المبحوثة نفسها أمام واقع يصعب عليها مواجهته بمفردها ، مع ذلك فكرت في حل يمكنه أن ينقذ حياتها الزوجية وتمثل في البحث عن عمل، وبما أنها لا تملك مؤهلات علمية ، فكرت في شراء آلة لصناعة الألبسة الصوفية و بدأت تتدرب عليها من خلال تقليدها لما يعرض في المجلات، فلاحظت أن ما تقوم به أضحى جد مطلوب من الزبائن ، فدفعها ذلك إلى البحث عن أشياء جديدة فاستطاعت أن تبرع في التزاوج بين الخيوط القطنية و الصوفية مع الخلط في الألوان وكانت النتيجة أحسن من المنتوج المستورد أنذاك ، ليزيد الطلب على منتجاتها، وينصحها الذين تتعامل معهم بالأخص أصحاب المحلات المتخصصة في بيع و تسويق مثل هذه المنتجات أن توسع في عملها لأن الطلب يتزايد بشكل كبير، و لأن إمكانياتها المادية كانت جد محدودة نصحوها بالتوجه إلى مكان يدعى أنذاك بتشغيل الشباب من أجل دعمها ماديا قصد شراء آلات أخرى، وبالفعل حصلت على الدعم سنة 1985. ليزيد هذا من حماسها أكثر ، ففكرت في تدريب فتيات و توظيفهم في منزلها، و أزدهر عملها و تقلصت مشاكلها مع زوجها لأنها أخذت على عاتقها كل المسؤوليات العائلية لتصير حياتها شبه عادية، إلا أن أفلست و أغلقت أبواب الشركة العمومية التي كان يعمل فيها زوجها و تم تسريح العمال منها، فطلبت منه مساعدتها في العمل ، فقبل بالفكرة لكن مع الوقت لاحظت أنه لا يبدى أي إهتمام بالعمل ، فهي بمفردها

التي كانت تقوم بكل شيء يخص مقاولتها الصغيرة بداية بدفع أجور العاملات و التفاوض مع الزبائن إلى التسيير و الإشهار، و عند العودة إلى البيت لا تجد أدنى مساعدة ،وبالمقابل يكون المطلوب منها القيام على راحته و راحة أطفالها الأربعة ، ومع ذلك يبقى زوجها غير راضي على الأرباح التي تجنيها ، لأنه كلف نفسه بحساب الأرباح و أخدها فقط ، غير مبالي بأشياء أخري تهم المقاولة ، عندها قررت إفهامه بأن إنشاء مقاولة و السير بها نحو النجاح و المحافظة على استمرارها يتطلب جهد و فكر و تدبير ، إلا أنه لم يقتنع و أعتقد أنها تحاول أن تضعه على الهامش ، و تتصرف معه كمديرة الشيء الذي أزعجه، وجعله يتصرف معها بعدوانية كسابق عهده، حتى وصل إلى درجة بيع وسائل عملها ،في هذه المرحلة قامت بطلب الطلاق و عادت مع أبناءها إلى بيت أهلها بولاية قسنطينة تجر أديال الخيبة ،تارآة وراءها آل ما حققته في حياتها العائلية و المهنية و كانت هذه من أصعب مراحل حياتها، مع ذلك رفض والدها أن يأوي أطفالها معللا موقفه هذا بأن ليدهم أب عليه أن يتحمل مسؤولياتهم . قررت أن تستعيد نشاطها مرة أخرى وتبدأ من الصفر فقامت ببيع مجوهراتها واشترت آلات خاصة بالخياطة الصوفية وبدأت في العمل من جديد وتعرض أعمالها على المحلات وعلى كل من يهتم بأعمالها إلى أن بدأت في استعادة نشاطها

فقد كانت تحتاج إلى مكان للعمل لتعمل فيه بحرية ففكرت في التوجه إلى (ansej)

من أجل مساعدتها ، لتنتظر لمدة عامين قبل الحصول القرض الذي طلبته .

تري المرأة المفحوصة أن للمرأة المقاولة دور هام في إنعاش الاقتصاد الوطني المشكلات التي واجهتها في بداية مشروعا هي تسلط زوجها تلى مشروعها ومحاولة فرض ذاته عليها .

أما عن المصاعب التي واجهتها فأغلبها إجتماعية أسرية ،فكل من المجتمع و الأسرة لا يثقان في إمكانيات المرأة آما أنهم لا يساعدونها، بل ويقفون في طريق تقدمها، أما الصعوبات الإدارية فهي جلها تتمثل في البيروقراطية الإدارية وثقل المعاملات .

الحالة الرابعة :

المرأة المقاولة المفحوصة البالغة من العمر 45 سنه صاحبة صالون ديكور شلالي المختصة تغليف الأرائك والكراسي القديمة مقيمة بمدينة قصر بخاري بولاية المدية متزوجة وام لطفلة واصلت دراستها حتى نالت شهاده البكالوريا لتلتحق بعدها بالجامعة وتتخرج بشهادة ليسانس في العلوم الإنسانية بعدها بدأت تتلقى عروض زواج تزوجت وأنجبت طفلة لتصير بعدها زوجة ليدوم ذلك خمس سنوات توالي أو أكثر إلا أن في أحد الأيام سمعت في حصة إذاعية تتحدث عن الوكالة الوطنية التي سخرتها الدولة لمساعدة البطال ان يستثمر في مواهبي ومؤهلاته. من خلال مساعدته في ومن بين هذه الوكالات ركزت المرأة الصندوق الوطني لتامين عن البطالة (CNAC) . لأن هذا الأخير يقوم بمساعده الشباب الذين لديهم مؤهلات تساعدهم على إقامة مشارعهم الخاصة جعلها هذا الخبر تتجه إلى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قصد الاستفسار كيفية سير المعاملات . ويتوجب أن تناقش زوجها في الموضوع فكان لها دائما في قرارها فبعد المداولات ولتكون مؤهلة أكثر توجهت إلى الجزائر العاصمة التربص لمدة ستة أشهر في الخياطة الرفيعة وحصولها على شهادة كفاءة في الخياطة الرفيعة إكتمال الملف وتسهيل المهم الصندوق و البنك معا. في دراسة المشروع ومع ذلك انتظرت قرابة سنة ونصف حتى يتم الحصول على الموافقة للتوجه بعدها الى البنك الذي لم تواجه اي صعوبة إلى العلاقات الشخصية التي يمتلكها الزوج لتستفيد 47.76.28.00 دج أما مساهمتها الشخصية في المشروع قدرت 132.884.00 دج لتتوجه بعد ذلك الى الحياه العملية وإنشاء مؤسسة مقاولاتية وتوسيع المشروع من خياطة اقرا فيها كيف الارائك والكراسي وغيرها...

أما من الجانب المنافسة اعتذر النيل في محيط التنافسي تامه بقدراتي واتقان العمل والاخلاص فيه يجعلني قويه ومجتهدة في عملي وارضاء زبائني لذلك لا اقارن نفسي.

لماذا بالنسبة الى التحديات التي واجهتها المرأة المقاولة الجزائر هي نظره المجتمع العاملة او المقاولة لذلك على المرأة امتلاك شخصيه قويه لمواجهه المجتمع المقاولة يجب ان تمتلك شخصيه قويه فالضعفاء الشخصية لا مكان لهم في الميدان.

تحليل المعطيات ومناقشتها :

تبين لنا من خلال المقابلات التي أجريناها مع عدد من المبحوثين كحالات جعلنها عينة في بحثنا أو التي لم نذكرها وكانت لنا معهم لقاءات مبدئية ساعدتنا في بداية بحثنا على أخذ صورة أولية وعامة حول دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاقتصادية .

و قد جاء المحور الأول للمقابلة التي تم تطبقها على خمسة مقاولات و التي حاولنا قدر الإمكان أن نعرف البيانات الشخصية لكل واحدة منهن.

لتكن النتيجة أن جل النساء المقاولات اللواتي طبقت عليهن المقابلة يزيد سنهن عن الثلاثين ،و يعود السبب في هذا إلى كون عملية إنشاء مقاولة و إدارتها ليست بالأمر السهل أو اليهن ، حيث أن الفتاة التي تريد أن تصبح مقاولة لابد أن تمر قبلا بعدة مراحل، أهمها أن تكون مؤهلة علميا و مهنيا ، و أن تمتلك و لو جزء بسيط من الخبرة و المال، و هذا في حد ذاته يتطلب وقت من الزمن ، السبب الذي يجعلها تتأخر في دخولها إلى هذا المجال و الخوض فيه في سن مبكرة ، و هذا ما تجلى لنا من خلال المقابلات التي تم إجراءها مع المبحوثات اللواتي كن عينة

لدراستنا ، حيث أنهن قبل أن يصبحوا مقاولات كانوا قد مروا أولا بمستويات دراسية و تكوينية و ظروف حياة أسرية مختلفة لم تمكن بعضهن من الدخول إلى هذا الميدان مبكرا ،هذا ما جعل عامل السن يتراوح بين الثلاثين و الستين.

أما فيما يخص عامل الحالة المدنية: بالنسبة للنساء المقاولات فهي تختلف لأسباب عدة و لم ترتبط بالمقاولة في حد ذاتها إذ وجدنا منهن العازبة التي جعلت من المقاولة فضاءها الخاص الذي تبرز من خلاله كل طاقاتها ، و المتزوجة التي أرادت أن تساهم في تحسين المستوى المعيشي للأسرة و في ذات السياق تحقق ذاتها فتصنع لنفسها مركزا اجتماعي داخل المجتمع، والمطلقة التي وجدت في إنشاءها للمقاولة منفذا لها من كل المشاكل الإجتماعية التي عانتها جراء طلاقها ونظرة المجتمع القاسية لها ،هذا ما يوضح لنا أن الحالة المدنية للمقاولات تختلف حسب ظروف ومراحل حياة واحدة منهن ،وأن وضعا لم يعرقلها .

أما المستوى التعليمي: فقد كان يختلف من فرد إلى آخر من أفراد العينة ولكن كان أغلب أفراد العينة قد خضعوا لتكوين مهني وتحصلوا على شهادات تأهلهم لدخول المشاريع التي دخلوها و النجاح فيها .

أما فيما يخص الدعم من الهيئات الرسمية: فنلاحظ أن أغلب النساء المقاولين أعتمدن على القروض للنهوض بمشاريعهم و إنشاء مؤسستهم الخاصة ، كما أنه تتم مرافقتهم من قبل الوكالات المكلفة بدعم المقاولاتية النسوية حتى يصلن إلى النجاح وتحقيق الأهداف المسطرة في بداية إنشاء المنظمة .

أما فيما يخص مصدر التمويل فقد الرئيسي للمرأة: لاحظنا أن معظم أفراد العينة يعتمدون على القروض كمصدر لمشاريعهم ويلجأون

إلى القروض في بداية الإنشاء ،و تفضل الكثيرات منهن أن يكون السلف من الأسرة أو الأصدقاء عوض الإعتماد على البنك ، و يمكن تفسير هذه الظاهرة إلى كون النساء المقاولات من جهة يأخذن مسافة من الإدارة و لا يرغبن التعامل معها لتجنب الرضوخ لقوانينها و قيودها وإكراهاتها، ويفضلن التعامل مع الأشخاص و خاصة الأقرباء لسهولة الحوار.

و فيما يخص تدعيم السوق: نلاحظ أن إجابات الأغلبية من أفراد المبحوثين كانت إجابتهم إيجابية بهذا الخصوص سواء بمحاربة البطالة أو إنتاج منتج للسوق المحلية.

أما فيما يخص المحيط الذي تعمل فيه المرأة المقاولة في الجزائر إذا كان تنافسي : فقد بينت لنا الدراسة أن المرأة الجزائرية عموما لا تهاب المنافسة لأنها واثقة من قدراتها ،آما أنها مدركة أن السوق الجزائري رغم كونه اليوم مفتوح فهو قادر على احتضانها لأنها تملك من الإمكانيات ما يجعلها اليوم لا تهاب المنافسين.

أما فيما يخص إجابات المبحوثات حول المصاعب التي يواجهنها : فمن خلال الإجابات خلصنا:

إلى نتيجة و هي أن المشاكل التي تعاني منها المرأة المقاولة في الجزائر لا تختلف بكثير عن التي تعاني منها النساء المقاولات على المستوى الدولي و أول ما تعاني منه المرأة المقاولة في الجزائر هي ذهنية الرجل الجزائري المتسلط الذي يرفض التنازل عن عرش المهن المتصلة بصناعة القرار السياسي والاقتصادي، إلى جانب مشكلة صعوبة الحصول على قروض بنكية مقارنة بالرجال، فضلا عن غياب منتدى رسمي ومعترف به يجمع فيه سيدات الأعمال الجزائريات ويتحدث باسمهن كما وجدن أن المقاولة النسائية في الجزائر تعاني من المجتمع الذكوري لأنه يتطلب من المرأة المقاولة أن تتحلى بمجموعة من المواصفات والإمتيازات بكفاءات معينة و امتلاك حوافز قوية كما يتطلب تراكم الموارد الضرورية و تمويل كاف لتجاوز عدة عقبات ، غير أن مجموعة من النساء المقاولات لم تقدر على مسايرة هذا الركب لكون الصلة بين العوامل الإيجابية و العوائق تختلف عند النساء مما هي عند الرجال .

أما فيما يخص إقتراحات المبحوثات: و التي كنا نريد من خلالها أن نصل إلى ما يمكن أن يزيد و يرفع من مشاركة المرأة المقاولة في المجال الاقتصادي و يحفزها أكثر ،كانت

خلاصة هذه الاقتراحات ، أن الدور الأسري لابد أن يتعزز أكثر، نظرا لخصوصية وضع المرأة في المجتمع الجزائري، و التأكيد على دور الرجل الذي يتطلب منه التفهم و يكون فيها الزوج شريك زوجته في أعمالها أو مساعد لها أو حتى عامل في مقاولتها دون عقدة أو إحساس بالنقص ، ومن جهة أخري توضح لنا أن المرأة المقاولة اليوم تعيش حربا مع ذاتها ، بحيث تحاول أن تتخلص من سلبيتها التي أكسبتها إيها عدة عوامل ، الشيء الذي جعلها اليوم تسير بخطوات طويلة إلى الأمام ، لتبقى مساعدة الدولة ضرورية و لا غنى عنها خاصة في ضل هذه الظروف الإجتماعية و الإقتصادية للبلاد ، مع الحرص على التخلص من البيروقراطية الإدارية ،و محاربة المحسوبة و الجهوية التي تعتبر أكبر خطر يهدد المجتمع و الإقتصاد الوطني و تسهيل وتوفير كل الظروف الملائمة لإنشاء مشاريعهم الخاصة ويمرافقة الدولة لهن طيلة مرحلة بناء المشروع وتجسيده على أرض الواقع .

الإستنتاج عام :

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على بعض التساؤلات التي أضحت تطرح نفسها على بساط البحث، خاصة و الجزائر اليوم تمر بمرحلة إنتقالية ، وكون المرأة في الجزائر لها خصوصيتها ،. تعين علينا أن نتطرق لكل الظروف و العوامل التي ساعدتها على إقتحام مجال المقاولة . وهي اليوم تتجه إليها بشكل كبير ، وقد تبين لنا من خلال الدراسة الميدانية أن المرأة في الجزائر لديها من المؤهلات و الخصائص التي تجعلها تنجح في هذا المجال و لها دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية ، برغم من العديد من العوائق والتحديات التي تواجه المرأة المقاولة في الجزائر .و قد سمح لها هذا بتكريس حماية إنسانيتها و إثبات ذاتها ،و في الوقت ذاته تمكنت أن تجعل من مبادرتها و قوة إرادتها. و من هذا المنطلق تكون الفرضيات الجزئية و الفرضية الرئيسية قد تحققت و التي مفادها :

الفرضية الرئيسية :

أن المرأة المقاولة تمتلك الخصائص الفردية والاجتماعية التي تساعدها في تحقيق التنمية الإقتصادية.

الفرضيات الجزئية :

– تتعدد العوائق والتحديات التي تواجه المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الإقتصادية.

–تلعب المرأة المقاولة دور محوري في تحقيق التنمية الإقتصادية.

ومنه نستنتج أن المرأة المقاولة تملك من الخصائص ما يؤهلها أن تنشأ مؤسسة و تقوم على إدارتها ، كما تمكنا أن نصل إلى نتيجة و هي أن المجتمع الجزائري أضحى مدركا لضرورة مشاركة المرأة في كل المجالات ، و أن التطور الإقتصادي مرتبط بشكل كبير بتقدم النساء في مجال مقاولاتية و أنه في البلدان التي تقيد فيها النساء في مجال التجارة فإن الإقتصاد يضل راكدا ، لأن النساء عامل فعلي للتحول ، و هذا أكد لنا أن المرأة المقاولة يمكن أن يكن لديها مستقبل زاهر خاصة و أنها استطاعت أن تفرض نفسها وبقوة على الساحة الإقتصادية

الإقتراحات المسطرة :

حاولنا أن نقدم بعض الإقتراحات و هي كالآتي :

– القيام بدراسات دقيقة و إحصائيات لمعرفة خصائص المرأة المقاولة في الجزائر.

– وضع التسهيلات التي من شأنها أن تسهل للمرأة التوفيق بين العمل و الواجب الأسري.

– تنظيم دورات تدريبية في مجال المقاولة النسوية.

– تنظيم ورشات و صالونات للترقية و ترويج السلع .

– وضع التسهيلات الإدارية والقانونية لتسهل على المرأة الدخول في هذا المجال.

وضع ترسانة قانونية صارمة للحفاظ على حقوق المرأة المقاولة في هذا المجال.

صعوبات الدراسة التي واجهتنا في هذه الدراسة:

- بعض النساء المقاولات لم يسمحوا لي بأخذ المعلومات و إجراء المقابلة و بحجة ضيق الوقت و ضغط في عمل.
- صعوبة التنقل بين المناطق التي تقيم فيها النساء المقاولات.

خاتمة عامة

خاتمـــة عامـــــة:

في الأخير نستطيع القول أن المرأة أثبتت وجودها في الحياة الاقتصادية ، و أنّ المقاولة النسوية تشكل قوة فاعلة داخل نسيج الإقتصادي .

من غير الممكن التحدث عن النمو الإقتصادي دون إدماج المرأة ، خاصة أنها تمثل نصف المجتمع ، و هذا فعلا ما أكدته الدراسات و تقر به الإحصائيات عبر مختلف البلدان .

حيث استطاعت المرأة تثبت كفاءتها و قدرتها على إنشاء مؤسسة خاصة بها تستطيع تسيرها و إدارتها بكفاءة ، بالرغم من احتلال الرجال النسبة الكبرى من امتلاك المشاريع إلاّ أنها ساهمت في تحقيق التنمية الإقتصادية للبلاد و توفير مناصب شغل و التخفيف من البطالة و تحسين وضعيتها الإجتماعية و الإقتصادية .

كما يتضح من خلال الدراسة أنّ المرأة المقاولة الجزائرية إقتحمت مجالات و ميادين مختلفة و متعددة لتشغيل ، تعطي المرأة مكانة هامة تسمح لها بإقتحام سوق الشغل في ظروف ملائمة ، كما تستفيد من إعانات وامتيازات أحسن توفر لها فرص النجاح ، و تحقق لها الإدماج بفضل المقاولة الإقتصادية .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع و المصادر:

الكتب :

1- ابراهيم الأخرس، " **دور الشركات عابرة القارات في الصين تنمية اقتصادية أم استعمار و تبعية** " ، إيراك للطباعة و النشر والتوزيع، مصر، 2012.

2- بشار يزيد الوليد، " **التخطيط والتطور الاقتصادي** " ، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2008.

3- حسن السعاتي، " **علم الاجتماع الصناعي** " ، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة 3، 1986.

4- خليل أحمد خليل، " **المراة العربية و قضايا التغيير** " ، دار الطليعة للطباعة و النشر، الطبعة 3، بيروت ، لبنان 1985.

5- دريد محمود السامرائي، " **الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية** " ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 2 بيروت، لبنان، 2006.

6- د.محمد فؤاد حجازي، " **الأسرة و التصنيع** " ، مطبعة التقدم، الطبعة 3، 1975، (بتصرف).

7- صالح خليل أبو أصبع، " **الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي** " ، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان الطبعة 1.

8- د. عبد الحميد إسماعيل الأنصاري ، " **قضايا المرأة بين تعاليم الإسلام و تقاليد المجتمع** "، دار الفكر العربي، القاهرة الطبعة 1، 2000،

9- علي جدوع الشرفات، " **التنمية الاقتصادية في العالم العربي** " ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2010 .

10- غندر أنتوني، "**علم الاجتماع**" ، ترجمة د: فايز الصياغ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة 4، بيروت 2005 .

11- فليح حسن خلف ، " **التنمية والتخطيط الاقتصادي** " ، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1 2006 .

12- كامليا إبراهيم عبد الفتاح، " **سيكولوجية المرأة العاملة** "، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ،بيروت،1984 .

13- مدحت القريشي، " **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)** " ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان الطبعة1.

14- محمد محمود محمد، احمد ناجي ، التنمية في ظل عالم متغير، دار زهراء الشرق، مصر، 2007 .

15- محمد عبد العزيز عجيمة و إيمان عطية ناصف، " **التنمية الإقتصادية دراسات نظرية** "، مصر، 2000 .

16- مؤنس رشاد الدين قاموس المرام في المعاني والكلام، دار ازوري العلمية، الأردن، 2002 .

17- مصطفى الخشاب، " **دراسات في علم الاجتماع العائلي** " ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان 1981.

18- وسام درويش ، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011

19- سهير حامد ، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق للنشر، الأردن، 2007.

20- مصطفى عوفي، "**الوضع الإجتماعي للمرأة العاملة في القانون الجزائري المعاصر** " ،رسالة دكتورة مقدمة في علم إجتماع التنمية ،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، قسم علم إجتماع، جامعة قسنطينة، 2003-2003 .

الرسائل والأطروحات:

21- دباح نادية، " **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000-2009)** " ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

22- درار رانية، "**أثر التحفيز السلوكي المقاولاتي وفق نظرية** push/pull **– دراسة حالة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية و علوم تجارية والتسيير تخصص علوم التسيير، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2019-2020.

23- شلوف فريدة: المرأة المقاولة في الجزائر ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008-2009 .

24- قائد منى النساء المقاولات في الجزائر بين القطاع الرسمي و الغير رسمي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2013-2014

25- مصطفى عوفي، "**الوضع الإجتماعي للمرأة العاملة في القانون الجزائري المعاصر** " ،رسالة دكتورة مقدمة في علم إجتماع التنمية ،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، قسم علم إجتماع، جامعة قسنطينة، 2003-2003 .

26- مناد لطيفة ، المرأة المقاولة و المشاركة الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013-2014

27-موسى سعداوي، " **دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية – حالة الجزائر**" ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، فرع تخطيط إقتصادي، جامعة الجزائر، 2006-2007.

المنتديات :

28- د.عائشة بلعربي، " **أي دور لصاحبات الأعمال العربيات في التنمية الإقتصادية** "، المنتدي العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية و التشغيل ، جامعة محمد الخامس ،الرباط ، المملكة المغربية، 2008،

المجلات:

29- المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، العدد 2، المجلد 9، عمان، الأردن تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، 2006.

30- بلغربي فاطيمة، "**فعالية المرافقة المقاولاتية النسوية في تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية واقع المقاولة النسوية المغربية في قطاع الصناعات التقليدية**"، مجلة القرطاس للعلوم الإقتصادية و التجارية، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2021، جامعة ابن خلدون، تيارت .

31- حسين رحيم، " **نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** " ، مجلة الإقتصاد و المجتمع مخبر المغرب العربي الكبير، العدد 3، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة، 2005 .

32- رضا قويعة، " **دور المؤسسة الصغيرة في الإنتاج الإقتصادي و الاجتماعي** " ، مجلة بحوث اقتصادية ، العدد 8 القاهرة، مصر، 1997 .

33- طاهر محسن هاني ، المرأة والتنمية، مجلة كلية العلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق، 2017 .

34- قريشي يوسف، سلامي منيرة، "**التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، العدد 08، 2010

35- منيرة سلامي و إيمان ببة، " **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر** " ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثالث، 2018

الملتقيات و المؤتمرات :

36- بن الطاهر حسين، خذري توفيق، "**المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- المسارات والمحددات**"، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 05-06 ماي 2013 .

37- محمد بوقموم – الملتقى الثاني للمشروعات الصغيرة – تونس، 2007.

38- ماهر المحروق، " **سياسات حماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة أثر المبادرات العربية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة** " ، المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية، الرياض

39- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم ، التنمية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004 .

40- محمد شفيق ، التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999.

المراجع باللغة الأجنبية :

41- Yamina Rahou : Atouts et Difficultés de l'entreprenariat féminin
Enquête sur des femmes qui s'inscrit dans l'économie de production et de reproduction,
Centre de recherche en anthropologie sociale et culturelle (Crasc) , Alger , 2008

42- Situation des enfants et des femmes: enquête nationale à indicateurs multiples, rapport préliminaire", 2007.

المواقع :

43- زيارة موقع www.algerie-dz.com بتاريخ 09 مارس2023

44- كامل الشيرازي، " **تباينات مقلقة لظاهرة البطالة في الجزائر**"، http://www.elaph.com، تاريخ زيارة الموقع 2023/04/23.

الملاحق

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

التخصص : علم اجتماع التنظيم والعمل

دليل المقابلة

المرأة المقاولة ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية

"دراسة لعينة من النساء المقاولات بولاية المدية"

- من إعداد الطالبة : - تحت إشراف الأستاذ:

- كوثر عناق - د . بن زينب شريف

ملاحظة : بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط

السنة الجامعية :2023/2022

السنة الدراسية:

2023-2022

البيانات الشخصية:

1: السن : .....

2: العائلة : .....

3: عدد الأولاد : .....

4: المستوى التعليمي : .....

5: الشهادة المحصل عليها : .....

6: مكان السكن :.....

بيانات خاصة بالنشاط الممارس :

7: اسم النشاط المزاول : .....

8: نوع النشاط : .....

9: السوق المستهدف : محلي (.....) وطني (.....) جهوي (.....)

المحور الأول :متعلق بالفرضية " تلعب المرأة المقاولة دور محوري في تحقيق التنمية الاقتصادية "

10: هل لديك تكوين مسبق في مجال المشروع؟

.....

.....

11: هل تتلقى مؤسستك الدعم من الهيئات الرسمية؟

.....

.....

12: ما هو المصدر الرئيسي الذي اعتمدت عليه في تمويل مشروعك ؟

.....

.....

13: هل ترى أن مشروعك ساهم في زيادة تدعيم السوق ؟

.....

.....

14: كم دامت فترة نضج المشروع ؟

.....

.....

المحور الثاني : متعلق بالفرضية "تتعدد العوائق والتحديات التي تواجه المرأة المقاولة في تحقيق التنمية الاقتصادية "

15: هل ترى أن المجتمع الجزائري يدعم فكرة التوجه المقاولاتي للمرأة ؟

.....

.....

16: هل هناك مساهمة للمرأة الجزائرية في المجال الاقتصادي؟

.....

.....

17: ما طبيعة المشكلات التي تواجه مشروعك ؟

.....

.....

18: هل تعملين في محيط تنافسي ؟

.....

.....

19: في نظرك ماهي أهم التحديات التي تواجهها المرأة المقاولة الجزائرية ؟

.....

.....